مجلة البحوث الإدارية والمالية والكمية
Journal of Managerial, Financial & Quantitative Research
جامعة السويس
كلية التجارة

أثر التحول الى تطبيق معيار التقرير المالي الدولي IFRS9 على خفض المخاطر المصرفية بالبنوك المصرية

(بحث مقبول للنشر كجزء من متطلبات الحصول على درجة الماجستير في المحاسبة)

إعداد

شيماء سيد عبد الفتاح مصطفى البابلي
باحث ماجستير – كلية التجارة – جامعة السويس

الأستاذ الدكتور
مختار إسماعيل أبو شعيشع
أستاذ المراجعة والضرائب المتفرغ
كلية التجارة – جامعة السويس

الأستاذ الدكتور
بهاء محمد حسين منصور
أستاذ متفرغ بقسم المحاسبة والمراجعة
كلية التجارة – جامعة السويس

الدكتور
دعاء سعد الدين بكري
مدرس بقسم المحاسبة والمراجعة
كلية التجارة – جامعة السويس

مجلة البحوث الإدارية والمالية والكمية
كلية التجارة – جامعة السويس
المجلد الثالث – العدد الأول
مارس 2023

رابط المجلة: https://safq.journals.ekb.eg/

أثر التحول الى تطبيق معيار التقرير المالي الدولي IFRS9 على خفض المخاطر المصرفية بالبنوك المصرية

ملخص الدراسة:

هدفت الباحثة من خلال هذه الدراسة إلى محاولة إبراز النتائج المتعلقة بتطور معايير المحاسبة الدولية والتحول من معيار المحاسبة الدولي رقم 39 الملغى "IAS39 " (الأدوات المالية الاعتراف والقياس)، إلى معيار التقرير المالي الدولي رقم 9 "IFRS9" (الأدوات المالية) والمقابل له معيار المحاسبة المصري رقم 47 (الأدوات المالية) وذلك في ضوء الانتقادات التي وجهت إلى معيار IAS39 كأحد الأسباب التي أدت إلى حدوث الأزمة المالية عام 2008 م وأدى إلى تكاتف الجهود المحاسبية بضرورة التحول إلى معيار IFRS9 عام 2014م ليبدأ التطبيق الفعلي في بداية عام 2018 م ، ومدى مُسَاهَمَةٌ هذا التحول على خفض المخاطر المصرفية " المخاطر الائتمانية" في البنوك المصرية، ولقد توصلت الدراسة إلى وجود العديد من الدوافع التي ساهمت في ضرورة التحول لمعيار IFRS9 إلا أنها دوافع مرتبطة غير منفصلة حيث أدى القياس وفقا لمعيار IAS39 في النهاية إلى عدم القدرة على القياس المحاسبي السليم للنتائج التي يتم الحصول عليها والتي تنعكس على المخاطر المصرفية، بالإضافة إلى أن التحول لمعيار IFRS9 عمل على إصلاح النتائج المتعلقة بقياس خسائر الائتمان من خلال الاعتراف المبكر لها ، على عكس قيام معيار IAS39 بإثبات الخسائر الائتمانية وقياسها عند تأكد الحدث مما يعنى توافر المعلومات المالية بشكل أكبر عما كان سابقاً وانعكاسها على تخفيض المخاطر المصرفية وذلك في ضوء التطبيق الفعلي، ولقد أوصت الدراسة بضرورة قيام البنوك بتقديم تقارير يوضح بها الصعوبات التي واجهتها في ضوء التطبيق الفعلي لمعيار IFRS9 وذلك لبيان تأثيرها على تخفيض المخاطر المصرفية بالبنوك.

الكلمات المفتاحية

المخاطر المصرفية، معيار المحاسبة الدولي رقم 39 (الأدوات المالية الاعتراف والقياس)، معيار التقرير المالي الدولي رقم 9 (الأدوات المالية).

ABSTRACT:

The researcher aimed through this study to try to highlight the results related to the development of international accounting standards and the transition from the canceled International Accounting Standard No. 39 IAS39, (Financial Instruments Recognition and Measurement), to International Financial Reporting Standard No. 9 "IFRS9" (Financial Instruments) and the corresponding Egyptian Accounting Standard No. 47 (Financial Instruments) ,This is in light of the criticism directed at International Accounting Standard No. 39IAS39 (Financial Instruments Recognition and Measurement) as one of the reasons that led to the occurrence of the financial crisis in 2008,And it led to the consolidation of accounting efforts with the need to switch to the Financial Reporting Standard No. 9 IFRS9 (Financial Instruments) in 2014 AD, so that the actual application begins at the beginning of 2018 And the extent to which this transformation contributes to reducing banking risks "credit risks" in Egyptian banks .

The study concluded that there are many motives that contributed to the need to convert to International Financial Reporting Standard No. 9 IFRS9 (Financial Instruments) However, they are not separate related motives, as the measurement was performed according to International Accounting Standard No. 39 IAS39 Ultimately, it leads to the inability to properly measure the results obtained, which are reflected in banking risks, In addition, the transition to the International Financial Reporting Standard No. 9 IFRS9 (Financial Instruments) Fixed the results related to measuring credit losses through early recognition, In contrast to International Accounting Standard No. 39 IAS39 (Financial Instruments Recognition and Measurement) proving credit losses and measuring them when the event is confirmed, which means the availability of financial information is greater than what was previously and its reflection on reducing banking risks in light of the actual application.

The study recommended the need for banks to submit reports explaining the difficulties they faced in the light of the actual application of International Financial Reporting Standard No. 9 IFRS9 (Financial Instruments) in order to demonstrate its impact on reducing banking risks in banks.

key words:

Banking Risks, (IAS 39) International Accounting Standard No39 (Financial Instruments Recognition and Measurement), (IFRS 9) International Financial Reporting Standard No. 9 "IFRS9" (Financial Instruments).

أولاً: الإطار العام للدراسة

1. مقدمة الدراسة

تعتبر المخاطر المصـــرفية أحد أهم أنواع المخاطر التي تتعرض لها البنوك، وأحد العواقب التي تحاول الجهود التصـدي لها وهو ما دعى الجهات المهنية والرقابية المختلفة لوضـع مجموعة من القواعد والإجراءات والسـياسـات المحاسـبية التي تتبعها البنوك للحفاظ على القطاع المصـرفي، وتكمن أهمية دراسـة المخاطر المصـرفية من حجم الخســائر واحتمالات تعرض قطاع البنوك لمخاطر التعثر المالي وتعتبر الأزمة المالية العالمية التي حدثت عام 2008 م خير دليل حيث أدت إلى زعزعة الاستقرار المالي العالمي في ذلك الوقت.

وقد أكدت دراسـة (عبد العزيز، 2020، ص226) أن القروض تسـيطر على الأصـول القائمة بنسـبة ما يقارب 50: 70% لذلك تعد المخاطر الائتمانية أحد أكبر المخاطر التي تتعرض لها وتعمل في اتجاه عكسي ضد الائتمان بالبنوك والتي من شـــأنها أن تؤدي إلى التعثر المالي، ويرى (Bushman, et.al, 2018, P. 193) أن اختلاف المخاطر لا يشكل أهمية بقدر مدى تأثيرها على البنوك ومدى قدرة البنوك على التصـدي لها في الوقت ذاته وهو ما يشكل المفتاح الرئيسي لحل لغز أي مخاطر التي من الممكن أن تعرّض لها البنوك .

تتعدد أَســـباب مخاطر الائتمان كأحد المخاطر التي تتعرض لها البنوك ومن اهمها آليات منح الائتمان ومخاطر تخلف العملاء عن السداد والتي تنتج عنها عدم كفاية المخصـصـات التي من شـأنها أن تعمل على خفض المخاطر الائتمانية (البغدادي، 2020، ص24).

وقد يرجع الســـبب في زيادة الاهتمام بمخاطر الائتمان إلى الاختلاف في تطبيق المعايير المحاســـبية الوطنية والدولية من دولة إلى أخرى، وقد أشارت الدراسات المحاسبية إلى أن تطبيق IAS يُعد ذات أهمية كبيرة من خلال ما يوفره من المعلومات لخدمة مســـتخدميها من خلال مجموعة القواعد والســـياســـات المحاســـبي (Bhimani, et.al,2019, p.82)، وبالرغم من خضــوع معيار المحاســبة الدولي IAS39 الملغي للتعديل إلا أنه وجه إليه عدة انتقادات حيث أشارت إلى أن القياس وفقا للتكلفة التاريخية وعدم الاعتراف بحدوث خسائر إلا بعد وقوعها، بالإضافة إلى أنه قد ركز على القيمة الســـوقية في تعريفه للقيمة العادلة الأمر الذي أدى إلى وجود تحيز في القياس وعدم إدراج القيم الحقيقية لمخصصات خسائر الائتمان (حسن، 2019، ص445).

وقد أشـارت دراسـة (Adzis, et.al, 2016, p.92) إلى أن اسـتخدام مخصـصـات خسـائر القروض تعد أحد الدعائم لتوفير السـيولة عند التعرض للتعثر المالي ، وأن السـبب وراء هذا ليس إخفاقًا ماليًا وإنما يرجع إلى ضـعف نظم الرقابة الداخلية بالبنوك بالشكل الذي ينعكس سلبيًا على المخاطر المصرفية التي تتعرض لها البنوك.

الأمر الذي أدى إلى صـــدور IFRS9 وفقآ لقرار مجموعة العشـــرين الصـــادر عام 2009م وتم تعديل مســـودة IFRS9 لعدد ثلاث تعديلات تضـــمن كل تعديل أجزاء مختلفة من المعيار، وما بين مؤيد ومعارض لدوافع وأســـباب التحول إلى معيار التقرير المالي IFRS9، إلا أن دراسـة (Elkins, et.al, 2018, P.88) ترى أن القرار الخاص بالتحول من معايير المحاســـبة الدولية IAS إلى معايير التقارير المالية IFRS جاء للعمل على رفع جودة القياس المالي بالقطاع المصرفي وعملًا للخروج من الانتقادات التي وجهت إلىIAS39 الملغي.

2. مشكلة الدراسة:

أدى تطبيق معيار المحاسبة الدولي IAS39 الملغي إلى ظهور العديد من المشكلات المحاسبية التي انعكست على المخاطر المصـــرفية بالبنوك وتزايد خســـائر مخصـــصـــات القروض بالإضـــافة إلى إدراج معلومات مالية غير صـحيحة والتي تعد أحد الأسـباب الرئيسـية للتعثر المالي للبنوك وحدوث الأزمة المالية عام 2008 وذلك وفقآ لتقرير الاستقرار المالي FSF الصادر عام 2008 م (سالم، 2019، ص119).

الأمر الذى أدى إلى ضـرورة علاج هذه الفجوة والتحول من IAS39 الملغي إلىIFRS9، وتشـير دراسـة (فراج، 2020، ص33) إلي أن التحول سوف يؤدي إلى العديد من المزايا والانعكاسات المحاسبية على الخسائر الائتمانية في ظل تطوير المعايير المرتبطة للحد من المخاطر المصرفية من خلال المعلومات المالية الحالية والمستقبلية التي يتوقع حُدوثها أثناء القياس المحاسـبي للأدوات المالية ، بالإضـافة إلى أن إعادة تصـنيف كلآ من الأصـول المالية والالتزامات المالية تعمل على الآخذ في الاعتبار عدة عوامل شـأنها أن تؤدي إلى خفض التحفظ المحاسـبي المتعلق بالقياس ومن ثم خفض المخاطر المصرفية بالبنوك ودعم ثقة المستثمر.

وفى ضوء ما سبق عرضه يمكن تلخيص مشكلة الدراسة في محاولة الإجابة عن التساؤلات التالية:

- ما هي الانتقادات التي وجهت إلى معيارIAS39 الملغي والتي أدت إلى التحول إلى IFRS9 ؟
- ما هي آثار التحول لمعيار IFRS9 على خفض المخاطر المصرفية في البنوك المصرية؟

3. أهداف الدراسة:

تتمثل أهم أهداف الدراسة فيما يلي:

- تحديد أهم الأســـباب التي أدت إلي إلغاء تطبيق معيار المحاســـبة الدولي IAS39 والتحول إلي تطبيق معيار التقرير المالي الدولي IFRS9 .
- بيان أثر التحول إلى تطبيق معيار التقرير المالي الدولي IFRS9 على خفض المخاطر المصرفية في البنوك المصرية .

4. فرض الدراسة:

في ضوء تساؤلات الدراسة يمكن صياغة فرض الدراسة على النحو التالي:

" لا توجد علاقة ذات دلالة إحصـــائية بين الأثار المترتبة عن التحول لمعيار التقرير المالي الدولي IFRS9 وخفض المخاطر المصرفية في البنوك المصرية ".

5. أهمية الدراسة:

- **الأهمية العلمية:** تعد هذه الدراســة امتداد للدراســات الســابقة والمتعلقة بتطوير معايير المحاســبة الدولية والتحول إلى IFRS9 وآثارها على خفض المخاطر المصرفية بالبنوك المصرية.
- **الأهمية العملية:** ترجع الأهمية العملية للدراســة في دعم القطاع المصــرفي "البنوك" لرفع الكفاءة المالية والتحوط ضد المخاطر المصرفية من خلال توضيح المزايا التي يحققها التحول الى IFRS9 وخاصة تلك المتعلقة بخفض المخاطر المصرفية.

6. منهج الدراسة:

اعتمدت الدراسة على المنهج الاستقرائي وذلك من خلال استقراء الدراسات السابقة في الأدب المحاسبي التي تناولت الموضوعات ذات الصلة وذلك من خلال الرجوع إلى المراجع العلمية والأبحاث والدوريات والمقالات العلمية والدراسات المتعلقة بالتحول إلىIFRS9 وكذلك الدراسات التي تناولت المخاطر المصرفية، **بالإضافة إلي الاعتماد على المنهج الاســتنباطي من** خلال إجراء دراســة ميدانية مطبقة على البنوك وأعضــاء هيئة التدريس بالجامعات المصرية وذلك لاختبار الفروض المتعلقة بالدراسة، وللتوصل الى نتائج يمكن تعميمها على مجتمع الدراسة .

7. الدراسات السابقة:

تناول الفكر المحاســبي في العديد من الدراســات الســابقة تأثير التحول الى تطبيق معيار التقارير المالية الدوليةIFRS9، كما تناولت العديد من الدراســات الســابقة أســباب ومحددات المخاطر المصــرفية في البنوك المصرية وفي ضوء ذلك يمكن عرض هذه الجهود البحثية ذات الصلة من أجل تحديد أوجه الاختلاف بينها وبين الدراسة الحالية وذلك على النحو التالي:

1/7. الدراسات التي تناولت مزايا التحول الى معيار التقرير المالي الدولي IFRS9:

- **دراســة (حســن،2019)** : تهدف هذه الدراســة الى التعرف على الأثار الناتجة عن التحول الى معيار التقرير المالي الدولي رقم 9 على القوائم المالية وذلك بالتطبيق على البنوك التجارية المقيدة بسوق الأوراق المالية المصري

وذلك من خلال عينة ربع سـنوية في الفترة من 2017 الى 2018 بالتطبيق على 13 بنك تجارى، وقد توصـلت الدراسـة الى زيادة عدد البنوك التجارية التي تم التزامها بالتطبيق معيار التقارير المالي الدولي رقم 9 فيما يتعلق بمتطلبات الافصاح الى 42% ، حدوث تغييرات كبيرة بنسبة التوقعات الخاصة بمخاطر الائتمان المحتمل حدوثها نتيجة التحول الى معيار التقارير المالي الدولي رقم 9، يوجد تأثير طردي ومعنوي لمعيار التقارير المالي الدولي رقم 9 على القيمة السوقية وتأثير عكسي ومعنوي على القيمة المعرضة للمخاطر.

– **دراسة (الشرقاوي ،2020)** :هدفت هذه الدراسة الى دراسة أثر التحول الى معيار التقرير المالي الدولي IFRS9 في ظل جائحة كورونا على جودة التقارير المالية بالبنوك المصـرية من خلال الدراسـة التحليلية وبيان هذا الأثر مع وضـع بعض الاقتراحات والحلول التي قد تعمل على الحد من المخاطر التي تعرض لها البنوك خلال هذه الأزمة ، وقد توصـلت الدراسـة الى أن المعيار يحقق العديد من المزايا مقارنة بالانتقادات التي وجهت ال IAS39 من حيث توفير ضـمانات أكثر ،والدراسـة الجيدة للجدارة الائتمانية للعميل التي من شـأنها ان تعمل على حماية البنوك من مخاطر عدم الالتزام بالسـداد في الوقت المحدد، إلا أنه نتيجة جائحة كورونا قد تؤدي الى احتمالية حدوث انخفاض في صافى الأصول المرجحة بالمخاطر بما ينعكس على كفاية رأس المال ومن ثم تنعكس على السيولة وارتفاع نسبة القروض في محفظة أصول البنوك ،زيادة مخصصات خسائر الائتمان لكن نتيجة تكاتف الجهود المعنية من خلال العمل على خفض سلبيات الجائحة وضع البنك مجموعة من التدابير الاحترازية التى من شأنها المساعدة في خفض حدة هذه الأزمة ومن ثم الحفاظ على جودة التقارير المالية .

– **دراسـة (عمر،2020):** هدفت هذه الدراسـة الى معرفة الآثار التي نتج عن التوافق لمتطلبات التحول IFRS9 خاصـة فيما يتعلق بالتحول الى نماذج قياس الخسـائر الائتمانية المتوقعة بدلا من نماذج قياس التكلفة المتكبدة وفقا IAS39 في ضوء توضيح كل ما يتعلق بمتطلبات التطبيق الخاصة به IFRS9 وتأثيره على الافصاحات المقدمة على نتائج الأداء المالي بالبنوك وذلك من خلال الدراسة التطبيقية ،وتوصلت الدراسة الى أن هناك ما يميز التحول الى IFRS9 بالرغم من وجود بعض الاختلافات إلا أنه سوف يساهم على دعم الشمول المالي ، بالإضافة الى أنه أدخل معلومات مستقبلية لم يؤخذ في الاعتبار سابقاً.

2/7 الدراسات التي تناولت المخاطر الناتجة عن التحول الى معيار التقرير المالي الدولى IFRS9

– **دراسـة (EY, 2014)** : تهدف هذه الدراسـة الى قياس أثر التحول الى لمعيار التقرير المالي الدولي رقم 9 IFRS9 على خفض قيمة خسـائر المتوقعة للأداة المالية حيث قدم الباحث العديد من النقاط حول ما اذا كان هناك خسـائر وما اذا كانت هذه الخسـائر زائدة او انخفضـت وكيف يمكن معالجتها في حالة التغطية باسـتخدام كلا من الاسلوب المعياري والاسلوب الداخلي وقد توصلت الدراسة الى العديد من النتائج والتي من شانها تأييد التحول الى

معيار التقرير المالي الدولي IFRS9 واشـــار الى المزايا العديدة التي تتســـم به المعيار على عكس التقييد والمعايير الصـــارمة الخاصـــة IAS39 والتي من بينها مرونة الانتقال بين المراحل الثلاث عند قياس مخصـــصـــات خســـائر الائتمان في حالة حدوث خسائر .

– **دراســـة (Deloitte,2014):** هدفت هذه الدراســـة الى العمل على تقديم ملخص لكل ما يتعلق بمراحل إصـــدار معيار التقرير المالي الدولي IFRS9 والتي وضـــعها مجلس معايير المحاسـبة الدولية، وتوضـيح الاختلافات الناتجة عن التحول وتوضـيح المسـودات الثلاث المتعلقة بمتطلبات القياس والتصـنيف الجديدة الخاصـة بالأدوات المالية عملاً على البدء في التطبيق والتحول الى معيار التقرير المالي الدولي IFRS9 وذلك تمهيداً لبدء التحول من IAS39 الملغي الى IFRS9 ،وقد توصـــلت الدراســـة الى أن الخســـائر الائتمانية تمثل ما لا يقل عن 70 % وأن الامتثال للتطبيق وفقآ لمتطلبات التحول التي تم وضـــعها من قبل مجلس معايير المحاســـبة تحتاج الى الكثير من المتطلبات والوقت للتطبيق .

– **دراسة (أحمد،2016) :** قامت هذه الدراسة بقياس أثر الخسائر الائتمانية وفقا لمعايير المحاسبة وضوابط الرقابة ذات العلاقة على جودة المعلومات في البنوك المصـرية وتمثلت مشـكلة الدراسـة في ان صـدور معيار ifrs9 أدى الى اقرار الخســـائر الائتمانية وفقا لنموذج الخســـائر المتوقعة بدلا من نموذج الخســـائر المتكبدة مما ادى الى اتباع منهجية جديدة تختلف بشـــكل جوهري عما جاء فى معيار المحاســـبة المصـــري رقم 26،ومعيار المحاســـبة الدولي ias39 وأن تطبيق المنهج الجديد سـوف يؤثر على جودة المعلومات المحاسـبية ،وقد توصـلت الدراسـة الى أنه رغم التقارب بين كلا من مجلس معايير المحاســبة الدولية ومجلس معايير المحاســبة المالية بشــأن الاعتراف بالخســائر الائتمانية المتوقعة الا انه لازال يوجد اختلاف بنماذج الاعتراف والقياس ،ان الاعتراف بخسائر المتوقعة يعد تحدى غير مسبوق في المحاسبة المصرفية.

– **دراســـة (Deloitte,2018) :** هدفت هذه الدراســـة الى توضـــيح كل ما يتعلق بمتطلبات تطبيق معيار التقرير المالي الدولي IFRS9 وذلك من خلال مراحل الثلاث المتعلقة بالتحول الى IFRS9 لتتضـــمن التصـــنيف والقياس لكلآ من الأصـــول والالتزامات المالية ،وقياس الخســـائر الائتمانية المتوقعة ،والتحوط وذلك تزامناً مع بدء التطبيق الفعلي ،وتوصـــلت الدراســـة الى أن IFRS9 ناتج عن الخروج من الانتقادات التى وجهت الى IAS39 وأن هناك بعض الفروق بين المعيارين أدت الى ضـــرورة التحول ،وأن الالتزام بمتطلبات التحول هو بداية معرفة مدى أثره وفقآ لمتطلباته.

– **دراســـة (Ey,2018):** هدفت هذه الدراســـة على معرفة آثر التحول الى معيار التقرير المالي IFRS9 في أروبا من خلال قياس أثر هذا التحول على مجموعة من البنوك الكبيرة، وقد توصـلت الى ان التحول الى IFRS9 قد أدى

الى زيادة مخصصات خسائر الائتمان بنسبة تصل الى 30% وقد تراوحت هذه النتائج بين البنوك إلا أن بنك باركليز كان يعد من أكثر البنوك تأثيرا من التحول الى IFRS9 وأنتقد التحول لأثره السلبى.

– **دراسة (طالب،2020):** تهدف هذه الدراسة الى سرد الاثار الناتجة لفيروس كورونا 19 المستجد على كل من معايير المحاسبة الدولية والمصرية بالإضافة الى الأثر المحاسبي الواقع على الفروض المحاسبية القائمة عليها المنشآت المالية والبنوك والتي تتمثل فى عدة فروض والتي تعد أهمها الاستمرارية، والثبات ومدى تأثيرها على الاستقرار المالي ونتائج القوائم المالية وفق مستجدات المعايير ومتطلباتها ،ووفق أزمة فيروس كورونا المستجد ، وقد أشار أبو طالب إلى أن هذه الأزمة سوف تؤثر على جميع الفروض خاصة فرض الثبات والخاص السياسات المحاسبية والتي تطلبت القيام ببعض التعديلات بالتقارير المالية حتى يتم العمل على خفض حدة الأزمة قدر المستطاع، بالإضافة الى أثرها على التقديرات المحاسبية والتي أدت الى أرتفاع مخصصات خسائر الائتمان .

3/7 الدراسات التي تناولت أثر التحول الى IFRS9 على خفض المخاطر المصرفية:

– **دراسة (القصاص ،2015) :** تهدف هذه الدراسة الى معرفة الاثار المترتبة عن محاسبة القيمة العادلة بالمعايير الدولية والمصرية والامريكية والمشاكل المتوقعة نتيجة التطبيق واثرها على البنوك التجارية حيث تمثلت مشكلة الدراسة في وجود مجموعة من المتغيرات التى تؤثر على تقييم مخاطر الائتمان في البنوك التجارية وتمثل القيمة العادلة أحد المتغيرات التي يمكن الأستفادة منها عند تقييم المخاطر الائتمانية وتوصلت الدراسة الى أن البنوك تواجه العديد من التحديات الخارجية التي فرضتها التغييرات البيئية المصرفية العالمية مثل ظهور المشتقات المالية

– **دراسة (محمد، حامد ،2017):** تهدف هذه الدراسة الى تحليل الأثار المتوقعة الناتجة عن تطبيق المعيار التقارير المالي الدولي رقم 9 وذلك من خلال دراسة واقع البنوك العربية عند تبنى والدراسة التحليلية لها خلال ثلاث فترات زمنية من تاريخ إصدار المعيار فى نوفمبر عام2009 م، متبعا مراحل التدرج والتطبيق الاختياري ولحين الاكتمال فى عام 2010م الى بداية فرضه والتطبيق الإلزامي والمقرر عام 2018م، وذلك لعدد ثلاثة بنوك عربية وهم "البنك المركزي المصرى،بنك لبنان المركزى،بنك السودان المركزي، وتوصلت الدراسة الى أن معيار التقارير المالية رقم 9 يقدم منهج جديد للاعتراف والقياس .

– **دراسة (حسونة ،2017):** قامت هذه الدراسة بتوضيح المعالجة المحاسبية للأدوات المالية وتأثيرها على البنوك التجارية وتوضيح الفروق بين كلا من IAS39,IFRS9 وأثر تحول المعايير على البنوك التجارية، وقد أوصت الدراسة بصفة عامة بدمج متطلبات الجديدة والمتعلقة بالتخطيط الرأسمالي ،أختبار نظم الرقابة الداخلية ،تحديد مؤشرات أساسية للرقابة والتحكم في الخسائر المتوقعة للائتمان ،وقد اوصت الدراسة فيما يتعلق بالتصنيف والقياس بضرورة تطبيق مراجعة شاملة لجميع الأصول المالية لضمان القياس بطريقة سليمة ،تحديث النظم المحاسبية

الخاصة بالتصنيف والقياس ،تحديد الأثر المحتمل على رأس المال التنظيمي ،مراعاة التغييرات فى المصطلحات التعاقدية أو نماذج الأعمال.

– **دراسة (إبراهيم ،2018)** :تهدف هذه الدراسة الى اقتراح سبل تؤدى الى الحد – خفض التحديات التي تواجه البنوك عند تطبيق معيار IFRS9 يعمل على رفع جودة نتائج الاعمال للبنوك وزيادة الافصاح ودعم ثقة المستثمر ،والحفاظ على رأس المال الرقابي للبنوك لاستيعاب الخسائر وحماية اموال المودعين وذلك من خلال الدراسة التطبيقية، وقد توصلت الدراسة الى زيادة عب الضريبي على البنوك وأوصت الدراسة بزيادة راس المال لمقابلة خسائر الائتمان ،تحميل 50% على الاقل من مخصص خسائر الائتمان على حقوق الملكية خصما من احتياطي المخاطر المصرفية ،ضرورة تعديل بند نص المادة 52 من القانون 91 لسنة 2005باعتماد مخصص خسائر الائتمان بالكامل لمقابلة اضمحلال القروض والتسهيلات الائتمانية

– **دراسة (سالم ،2019)** :قامت هذه الدراسة بدراسة أساليب قياس لجنة بازل ii لمخاطر الائتمان وأثرها على الاداء المالي للبنوك والحد من المخاطر المصرفية وقد تمثلت مشكلة الدراسة في وجود أداء سلبى للتصنيف الائتماني وارتفاع رصيد الديون غير المنتظمة بنسبة 5%وتراجع مخصصات خسائر القروض سلبيا 10.9،13.9،5.9،1.5% ، وقد توصلت الدراسة الى أنه يوجد اختلاف في مستوى أداء البنوك التجارية وتختلف باختلاف أدارة البنك ،يعد الاسلوب المعياري الأساسي هو المطبق فقط وعدم وجود قدر كافي من شركات التصنيف الائتماني المحلية ،خفض عدد العملاء .

– **دراسة (البغدادى،2020)** : هدفت هذه الدراسة الى وضع نموذج مقترح يعمل من خلاله القياس المحاسبي للمخاطر المصرفية وفى ضوء المتطلبات المتعلقة بكفاية رأس المال الخاصة ببازل III ،ومعيار التقرير المالي الدولي IFRS9 بالبنوك التجارية المصرية وذلك لقياس كلا من مخاطر الائتمان ومخاطر السيولة ومعرفة أثر كلا منهم في ضوء المعايير على تحسين جودة المعلومات المحاسبية التي تساعد على القياس المحاسبي للمخاطر، وقد توصلت الدراسة الى قيام ادارة البنوك بتخفيض نسب المتعلقة بمخصصات خسائر الائتمان نتيجة تكوين احتياطي مخاطر وفقا لمتطلبات IFRS9 ، من المتوقع خفض رأس المال نتيجة زيادة مخصصات خسائر الائتمان، تأكيد أمكانية تطبيق النموذج المقترح بكلا من البنك الأهلي المصري والبنك التجاري الدولي ،وبنك الكويت الوطني–مصر لقياس مخاطر الائتمان وفقا لتقارير المالية المنشورة والخاصة بعام 2018 م

– **دراسة (الشباسى،2021)** : تهدف هذه الدراسة الى وضع نموذج مقترح للقياس المحاسبي للمخاطر المالية من منظور معيار التقرير المالي الدولي IFRS9 ،ومتطلبات كفاية رأس المال الخاصة ببازلIII وذلك عملا على التوصل الى القياس المحاسبي والتقييم الجيد للمخاطر المالية التي تعرض لها البنوك ،وقد توصلت الدراسة الى ان

النموذج المقترح سوف يساهم في القياس المحاسبي لكلا من مخاطر الائتمان والسيولة ،وانه لا يوجد معيار متخصص فى قياس ومعالجة هذه المخاطر في القطاع المصرفي على المستويين المحلى والدولي

– **دراسة (فراج،2021):** تهدف هذه الدراسة الى تسليط الضوء حول المشكلات المتعلقة بالتطبيق لمعيار المحاسبة المصري رقم 47 والمقابل IFRS9 وذلك بعد التحول من IAS39 نتيجة الانتقادات التي وجهت له من خلال الدراسة التحليلية، وتوصلت الدراسة الى أنه لا يوجد فروق احصائية قبل وبعد تطبيق والتحول الى معيار المحاسبة المصري 47 على كلا من الارباح المحتجزة، صافى الدخل، المخصصات المحاسبية ،ولكنه أدى اختلاف درجة التطبيق لمعيار 47 الى تصنيف البنوك لثلاث فئات "فئات طبقت المعيار، فئات طبقت بشكل جزئي ، وفئات لم تطبق لتظهر بها اثر التحول "،أدى تطبيق الى اعادة تبويب الأصول المالية بما يتلاءم مع نموذج الأعمال وليس حسب طبيعة كل أصل مالي ،تبنى مناهج التصنيف الداخلي IRB لجودة الائتمان والمخاطر يأخذ الظروف الفردية فى الاعتبار عند القياس للمخاطر .

– **دراسة (Alba,et.al,2022)** : هدفت هذه الدراسة الى معرفة أثر العرض الأولى لمعيار التقرير المالي الدولي IFRS9 على نتائج خسائر الائتمان بالقوائم المالية بأسبانيا، وقد توصلت الدراسة الى أن التحول له أثر إيجابي وسلبى على الشركات وذلك بتقارير المالية ، إلا انه عمل على زيادة التعقيدات الناتجة عن التحيز بنماذج الاعمال مما آثر بشكل سلبى على النتائج الخاصة بقياس الخسائر الائتمانية المتوقعة بالتقارير المالية .

وتأسيساً على ما سبق يستهدف هذا البحث اختبار تأثير التحول من IAS39 الملغي والمقابل له معيار المحاسبة المصري الملغي رقم 26 ،الى IFRS9 والمقابل له معيار المحاسبة المصري رقم 47 "الأدوات المالية " على خفض المخاطر المصرفية بالبنوك المصرية.

تحليل الدراسات السابقة:

يتضح من العرض السابق للدراسات المهتمة بكل من المخاطر المالية ومعيار التقرير المالي IFRS9 ما يلى:-

1- اتفقت العديد من الدراسات على أن التحول الى معيار IFRS9 له العديد من المزايا حيث توصلت دراسة (الشرقاوى،2019) والتي أشارت إلى تفوق IFRS9 في الأخذ فى الاعتبار القيمة السوقية للأداة المالية ولكن في ضوء رفع نسبة الخطر ، كما أشارت دراسة (عمر،2020) إلى أن التحول إلى IFRS9 عمل على دعم الشمول المالي وينعكس إيجابيا على جودة المعلومات المالية المقدمة .

2- بينما توصلت بعض الدراسات الأخرى إلى أن التحول إلى معيار IFRS9 صاحبه العديد من المخاطر حيث اتفقت دراسة " أحمد،2016" مع دراسة "EY,2014" ،"Deloitte,2014" على أن التحول إلى IFRS9 يحتاج إلى

العديد من المتطلبات والتخوف نحو زيادة مخصصات خسائر الائتمان والتي أثبت صحة ذلك دراسة "Deloitte,2018" زيادة المخصصات بنسبة تقدر 30% عما كان سابقا.

3- اتفقت كل من دراسة البغدادي (2020) مع دراسة البغدادي (2019) على الدور الهام لتطبيق بازلIII ودعمه في ظل التحول إلى معيارIFRS9 على خفض المخاطر المصرفية في البنوك.

4- اتفقت كل من دراسة "إبراهيم،2018" ، مع دراسة " القصاص ،2015" على أن التحول الى معيار IFRS9 سوف يؤدى الى وجود العديد من التحديات والتي أدت الى تحميل 50% على الاقل من مخصص خسائر الائتمان على حقوق الملكية خصما من احتياطي المخاطر المصرفية للعمل على خفض المخاطر التي تتعرض لها البنوك.

وفى ضوء ما سبق يتضح الفجوة البحثية لهذه الدراسة والتي تتمثل فى الأتى:

- اختلاف نتائج الدراسات السابقة حول العلاقة بين التحول الى معيار IFRS9 وخفض المخاطر المصرفية .

- هذا بالإضافة الى ندرة وعدم وجود دراسات سابقة تناولت العلاقة بين التحول إلى IFRS9 و تخفيض المخاطر المصرفية بالبنوك المصرية في ضوء التطبيق الفعلي، حيث ركزت معظم الدراسات على مزايا التحول دون التطرق للتغييرات المالية التي حدثت أثناء التطبيق ومساهمات الجهود المالية خلالها وأثرها على خفض المخاطر التي تتعرض لها البنوك المصرية.

وفي ضوء ما سبق تسعي الدراسة الحالية لقياس وتحليل مدى الآثر الناتج عن تحول من معيار المحاسبة الدولي رقم 39 IAS39 الى معيار التقرير المالي الدولي رقم 9 IFRS9 في الحد من المخاطر المصرفية بالبنوك المصرية.

8. هيكل الدراسة:

انطلاقاً من مشكلة الدراسة وتحقيقً لأهدافها ، يتم تقسيم ما تبقي من الدراسة الى ثلاثة محاور رئيسية تتمثل فيما يلى :

المحور الأول (تطور معايير المحاسبة المرتبطة بخفض المخاطر المصرفية)

المحور الثاني (الآثار المترتبة على التحول لتطبيق معيار IFRS9على خفض المخاطر المصرفية)

المحور الثالث (الدراسة الميدانية ونتائج وتوصيات الدراسة).

ثانياً: **الإطار النظري للدراسة**:

المحور الأول: **تطور معايير المحاسبة المرتبطة بخفض المخاطر المصرفية**

تعد المخاطر الائتمانية أحد أهم المخاطر التي تتعرض لها البنوك ويعد أحد أسـبابها التعثر المالي الناتج عن عدم قدرة العميل المقترض على الوفاء بالالتزامات وبالرغم من أهمية الاقراض إلا أنه يشـوبه العديد من المخاطر التي من الممكن التعرض لها والتي من شـأنها أن تؤثر على الأداء المالي للبنوك، والتي تتمثل في منح الائتمان ونتيجة مخاطر تخلف العملاء عن السداد من المقترضين والتي تنتج عنها عدم كفاية المخصصات التي من شأنها أن تعمل على خفض المخاطر الائتمانية (البغدادي، 2020، ص24).

ونتيجة لما سبق فقد عملت هيئة المعايير المختصة على إصدار معيار شامل للاعتراف والقياس والافصاح المحاسـبي عن الأدوات المالية IAS39 والذى صـدر في 2001م وفقآ لمجموعة من المتطلبات للحد منها كما يلى :

1- **معيار المحاسبة الدولي** IAS39 **وأهم الانتقادات الموجهة اليه**.

بدء العمل وفقآ IAS39 بداية من عام 2001 م وفق مسـودة العرض رقم E62 والتي تضـمنت مجموعة من المتطلبات الخاصـة بقياس وتصـنيف كلآ من الأصـول والالتزامات المالية وقياس الخسـائر الائتمانية وفق نموذج الأعمال الذى حدد IAS39 بالتكلفة التاريخية في نهاية العمر الأفتراضـى للأداة المالية (الشـرقاوى، 2019، ص438).

1/1- **هدف معيار المحاسبة الدولي IAS39** .

تمثل أهم الأهداف المتعلقة بإصدار معيار المحاسبة الدولي IAS39 الملغي في وضع أسس للقياس والاعتراف المحاسـبي لكلآ من الأصـول والالتزامات المالية "الأدوات المالية " بالقوائم المالية وذلك من خلال القياس وفقا للقيمة العادلة وذلك من خلال بعض القواعد التي وضعها المعيار للتصنيف والقياس .

2/1- **متطلبات الاعتراف والقياس الخاصة بمعيار IAS39**

يتطلب معيار IAS39 الملغي التركيز على مجموعة من القواعد للاعتراف والقياس المحاسبي للأدوات المالية كما يلى :

1/2/1:- **الاعتراف والقياس المحاسبي للأصول المالية وفقا** IAS39

أعتمد معيار المحاسبة الدولي IAS39 الملغي في تصنيف الأصول المالية وفقآ للتصنيف الذى يحدد من قبل الإدارة ، صنف معيار IAS39 الملغي الأصول المالية الى أربع فئات مختلفة (أصول مالية مقومة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر ،الاستثمار المحتفظ به حتى تاريخ الاستحقاق ،القروض والمديونيات أصول مالية

متاحة للبيع) وأشار الى ان تعدد التصنيف للأصول المالية يعد أحد التعقيدات التي قدمها IAS39 التي من شأنها أن تؤدي الى القياس المركب لها (المنتدى المالي والمحاسبي العربي، قرارات قمة العشرين، 2015، ص12).

بالإضافة الى وضع معيار IAS39 بعض الاستثناءات عند القياس اللأ حق للأصول المالية كما يلى: (الكبيسى، زلموط، 2009، ص14).

أولآ فيما يتعلق بالقروض:- يتم القياس اللاحق بالتكلفة المعدلة وفقا لأسلوب معدل الفائدة الفعلية

ثانياً: الأصول المالية المحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق :- يتم القياس اللاحق وفقآ للتكلفة المستهلكة ومن خلال طريقة معدل الفائدة الفعلي .

ثالثاً: إستثمارات في حقوق الملكية غير مسعرة بسعر السوق :- يتم القياس بالتكلفة .

وترى الباحثة أن IAS39 وضع أسس وفقآ لقواعد محاسبية لقياس الأصول المالية من شأنها أن تؤدي الى العمل على قياس الأدوات المالية ولكنه يحتاج الكثير من العمل عليه وتقديم الإرشادات بشكل أكبر أو خفض متطلبات القياس حتى يتم القياس بشكل صحيح ودون التعرض لتصنيف الأدوات المالية وفقآ لما يراه المسئولين الإداريين التى من شأنها أن تؤدي الى تذبذب النتائج التي يتم الحصول عليها .

2/2/1:-**الاعتراف والقياس المحاسبي للإلتزامات المالية وفقآ** IAS39

يتم الاعتراف والقياس الأولى للالتزامات المالية وفقا للقيمة العادلة وإضافة كل التكاليف المتعلقة به ، وفى حالة عدم القيام بأثبات الالتزام وفقا لما نص عليه IAS39 الملغي عند الاعتراف الأولى ، ويتم القياس اللاحق للإلتزام المالي بالتكلفة المستهلكة(حسونة، 2017، ص 24).

ونتيجة لذلك ترى الباحثة:- أن IAS39 أهتم بشكل كبير للتحوط ضد الخسائر التي يتعرض لها القطاع المصرفي كأول معيار يهتم بقياس الأدوات المالية ومن خلال وضعه لمجموعة قواعد وفقا لنموذج الأعمال المتكبدة في نهاية العمر الأفتراضى للأداة المالية ، الأ أن الأنتظار لنهاية العمر الأفتراضى لقياس مدى الخسائر التى تعرض لها الأداة المالية قد يشكل عائق فى مدى مصداقية النتائج والتأخر فى التحوط ضد المخاطر .

3/2/1: - **المشتقات الضمنية وفقآ** IAS39.

تعد المشتقات الضمنية جزء من عقد مركب التى يتضمنها العقد الأساسى ويتطلب معيار IAS39 الملغي قياسها بعدة طرقوأتفق كلآ من مجلس معايير المحاسبة الدولية والباحثيين حول صعوبة فصل المشتقات نتيجة تعدد

البدائل التى يترتب عليها هذا الفصل وأختلاف النتائج والقواعد المتعلقة بالقياس وتداخل هذا الفصل مع العديد من معايير المحاسبة الدولية الأخرى بالرغم من وضع IAS39 بعض الأستثناءات المتعلقة بالأدوات المالية التى سوف ندرجها لأحقآ(الكبيسى، زلموط، 2009، ص14).

4/2/1: - **الإضمحلال " إنخفاض قيمة الأدوات المالية" وفقآ** IAS39 .

وضع معيار IAS39 الملغي عدة أدلة من شأنها أن تشير الى وجود إضمحلال بالأداة المالية عند الأعتراف الأولى ويشير الى حدوث خسارة مما ينعكس على التدفق النقدية المتوقعة من الأصل المالي كالأعتراف المحاسبي بخسائر إنخفاض قيمة الأصل المالي فى فترة تقديم التقارير المالية السابقة، أو الإخلال بأحد بنود العقد ووجود إحتمالية إفلاس المقترض ، ومن ثم يتم قياس الخسائر بنموذج الأعمال وفقا للتكلفة التاريخية.

بالأضافة الى وضع IAS39 الملغي بعض الأستثناااتء الخاص بالأدوات المالية وذلك وفقآ لنطاق الذى حددة كالحصص الخاصة بالشركات التابعة ، بالأضافة الى الحصص الخاصة بالمشروعات المشتركة التى التى يتم قياسها وفقا لمعياري المحاسبة الدوليين IAS27، IAS28 ،والألتزامات المتعلقة بعقود الإيجار والخاصة بمعيار المحاسبة الدولي IAS17 دون أن تتضمن المشتقات المدمجة بعقود الإيجار وغيرها من الأستثناءات (التعديلات على معايير المحاسبة الدولية الحالية، 2015، ص 12)

وأستنادا الى ما سبق ترى الباحثة أن معيار IAS39 **ساهم فى خفض المخاطر المصرفية بالقطاع المصرفي من خلال**:

1- وضع مجموعة من القواعد والأسس لقياس الأدوات المالية وتبنى القياس وفقا للقيمة العادلة.

2- وضع معيار IAS39 الملغي مجموعة من الأعتبارات والأستثناءات شأنها أن تساهم فى القياس السليم للأدوات المالية ومعرفة حجم المخاطر المصرفية بالبنوك .

3- يعد نموذج الأعمال أحد أهم مساهمات التى قدمها معيار IAS39 الملغي للقطاع المصرفي "البنوك" والذى ساعد فى قياس الأضمحلال وفقا للتكلفة التاريخية ووضع نقطة البداية لمعالجة الأدوات المالية وقياس المخاطر المصرفية بشكل أفضل، إلا أن الأزمة المالية العالمية التى حدثت فى عام 2008 م أدت الى خفض الثقة بالمعيار نتيجة حجم الخسائر التى تعرضت لها البنوك وأنعكست بشكل سلبى لوجود إخفاقات عديدة وجدت بمعيار المحاسبة الدولي IAS39 الملغي والتى سوف يتم إدراجها.

3/1- الأنتقادات الموجهة الى معيار المحاسبة الدولي IAS39

وجه الاتهام الى IAS39 الملغي بأعتباره سبب رئيسى فى حدوث الأزمة المالية ،الأ أن هذا القرار ليس بالأمر السهل ،بالأضافة الى أنه قد أدى وفقا لأستبيان الأتحاد الأوروبى حول وقف المعيار وتوصل الى خفض ثقة المستخدمين فى النظام المالي الأوروبى بنسبة –85% (تقرير الاستقرار المالي العالميGFSR، 2008، ص 1).

وفقا لما سبق ونتيجة الأستبيان روجع المعيار ووجد به عدة عوامل سلبيه وأيضا عوامل أيجابيه كالأهتمام بالأفصاح الكافى عن الأداة المالية، الإ أنه قد وجد أنه يتبع أسس معقدة فى قياس خسائر الائتمان من خلال عدة نماذج الأعمال شأنها أن تؤدي الى حكم الأدارة بالاضافة الأعتماد فى قياس على التكلفة التاريخية مما أدى الى ثبوت مخصصات خسائر بأكبر مما تحتاجه فى الحقيقة أو العكس (موتمر لجان المحاسبة الدولية FASB حول أثر النتائج المترتبة لتطبيق القيمة العادلة وفقا للقيمة العادلة، 2008، ص1).

بالأضافة الى عدم تحديد الأحداث التى يترتب عليها الأعتراف بخسائر مخصصات القروض وعدم الأنتظار لوقوعه، الأمر الذى يؤدي لعدم أخذ القيمة الزمنية للنقود أو توقيت عرض القوائم المالية فى الحسبان ليتم اللحاق أو الحد من الخسائر المحققة قدر المستطاع ، لذلك فقد قام EY بأبراز مدى أهمية أن يتم تجميع بعض الأحداث لتكون مؤشراً على حدوث خسائر مخاطر الائتمان بدلآ من الأنتظار لوقوع وثبوت الحدث ومن ثم وجود خسائر محققة) EY, 2014, P.15) .

الأمر الذى جعلها أحد الأسباب الرئيسية لتطور معايير المحاسبة المرتبطة والمتمثلة فى التحول من IAS39 الملغي الى معيار التقرير المالي IFRS9 ، والمقابل لمعيار المحاسبة المصرى رقم 47 والذى تم بموجبه الغاء كلاً من معيار المحاسبة المصرى رقم 26 ليتوافق مع متطلبات التطور والتحول من نموذج الخسارة المتكبدة إلى نماذج الخسائر (طالب، 2020، ص1).

ثانياً- معيار التقرير المالي الدولي IFRS9.

صدر IFRS9 وفقآ لقرار مجموعة العشرين الصادر عام 2009 وتم تعديل مسودة IFRS9 لعدد ثلاث تعديلات تضمن كل تعديل أجزاء مختلفة من المعيار كما يلي:

1- **التعديل الأول :** إصدار المسودة الأولى فى عام 2009 م والتى تعد بداية للتحول من IAS39 الملغي لتحتوى على ما يتعلق بكلآ من تصنيف وقياس الأصول المالية.

2- **التعديل الثاني:** أصدر مجلس معايير المحاسبة الدولية المسودة الثانية فى عام 2010 م، لتحتوى على كل ما يتعلق بمتطلبات الخاصة بتصنيف وقياس الالتزامات المالية .

3- **التعديل الثالث:** أصدر مجلس معايير المحاسبة الدولية المسودة الثالثة الخاصة بمجموعة من التعديلات على معيار المحاسبة الدولي IAS39 الملغي والتى تتعلق بالأرشادات حول محاسبة التحوط وذلك فى عام 2013 م ، وليقدم التعديل النهائى الخاص بمسودة معيار IFRS9 فى عام 2014 م ،أى أن قرار التحول الى IFRS9 لم يكن سهلاً وتم العمل على ضبط كل ما يتعلق به بداية من عام 2009 م ووصولا الى 2014 م وأتخاذ القرار ببدء التطبيق بداية من عام 2018 م (Deloitte, 2014, P.2)،(عمر، 2020، ص142).

ونتيجة هذا التطور صدر قرار بتعديل معايير المحاسبة المصرية الصادرة فى عام 2015 م وتعديل بعض البنود وذلك بعد إلغاء معيار المحاسبة المصرى رقم 26 وصدور معيار المحاسبة المصرى رقم 47 الأ أنه تم إيقاف العمل به نتيجة لظهور فيروس كورونا فى نفس توقيت بدء التحول ولخفض حدة المخاطر المصرفية المتوقعة خلال هذه الفترة ليبدأ العمل به فى نهاية عام 2020 م (وزارة الأستثمار، 2019).

1- **الهدف من معيار التقرير المالي الدولي** IFRS9.

صدر معيار التقرير المالي الدولي IFRS9 نتيجة الخسائر الهائلة التى تعرض لها القطاع المصرفي " البنوك" من الأزمة المالية العالمية والتى أظهرت مدى ضعف معايير المحاسبة الدولية والتى تمثلت فى خفض تعقيدات المتعلقة بمعيار IAS39 الملغي (عمر، 2020، ص143)، كما أشارت الى أن IFRS9 عمل على تبسيط التصنيف والقياس للأدوات المالية للحد من تعدد تصنيفها التى واجه IAS39الملغي (حسن،2019 ، ص442) ، وتمثل أحد أهم أهداف IFRS9 فى وضع مبادىء للأدوات المالية شأنها أن تساهم فى القياس والتصنيف وتعمل على توفير معلومات عن حجم الخسائر المصرفية المتوقعة وفقا للتدفقات النقدية (البغدادى، 2020، ص45).

ونتيجة لما سبق يمكن القول: – أن الهدف الرئيسي الذى أدى الى صدور IFRS9 هو العمل على خفض الأنتقادات التى وجهت الى IAS39 الملغي ، من خلال تعديل بعض المتطلبات الخاصة بالتصنيف والقياس للأدوات المالية ، والتى من شأنها تخفيض المخاطر المصرفية التى تتعرض لها البنوك لأحقا والتحوط ضدها مستقبلاً وذلك من خلال تطبيق IFRS9 .

2- **المتطلبات المتعلقة بتطبيق معيار التقرير المالي الدولي**IFRS9.

أن معيار التقرير المالي الدولي IFRS9 جاء ببعض التغييرات الخاصة بالتطبيق وفقآ لمتطلبات IFRS9 من خلال العديد من الأجراءات منها":-

1/2- إعادة تصنيف وقياس الأصول والألتزامات المالية:

عمل معيار التقرير المالي الدولي IFRS9 على أعادة تصـــنيف وقياس الأصـــول والألتزامات وفقآ لمنهج جديد يعتمد على تحليل الأحداث المتعلقة بالأداة المالية و ذلك من خلال القياس وفقا لنموذج الأعمال، وللحصـــول على معلومات مالية تتضـمن كلآ من الأحداث السـابقة والأحداث الحالية للحصـول على معلومات مسـتقبلية تسـاهم فى القياس بشـكل أدق للأداه المالية مما تنعكس على حجم المخاطر المصـــرفة المصـــرفية بشـكل أفضـــل بالبنوك . (Deloitte, 2018, p.3)

وتم تصميم نماذج الأعمال وفقآ لمعيار التقرير المالي الدولي IFRS9 الى مايلى: -

أولا الأصول المالية تنقسم الى:-

1- أصول مالية بالتكلفة المستهلكة (وذلك وفق شروط تهدف الى الأحتفاظ بالاصل المالي).

2- أصول مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل.

3- أصـــول مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخســـائر (فى حالة إذا لم يكن الاصـــل يندرج ضـــمن التكلفة المستهلكة أو الدخل الشامل). (حسونة، 2017، ص33)0

2/2: - أدوات الدين (الالتزامات المالية)

أشـــار كل من أن معيار IAS39 الملغي لم يلغى تماما خاصـــة فيما يتعلق بأســـس تصـــنيف والقياس المالي للالتزامات المالية إلا أن ما تغير فقط هو ما يتعلق بنموذج الأعمال الخاصـة بالقروض وذلك وفقا للتغييرات اللاحقة للأداة وبذلك فقد صار IFRS9 على نفس نهج IAS39 فى أجزاء معينة كما سيوضح :-

(IASB, 2014, P.324) , (Deliotte, 2018, p.2)

1- أدوات حقوق ملكية:- ولا تنطبق عليها التكلفة المســتهلكة ، ولكن تطبق عليها القيمة العادلة ســواء من خلال الدخل الشامل وذلك عند الاعتراف الأولى ولا يتم تعديل القياس أو من خلال الأرباح والخسائر.

2- القروض والتسهيلات وينقسم طرق القياس الى:- (Deloitte, 2018, p.2)

1- القياس وفقا للتكلفة المستهلكة وذلك للأصول المحتفظ بها لتحصيل تدفق نقدي تعاقدي.

2- القياس وفقا للقيمة العادلة "**وهنا تختلف نماذج الأعمال التي يتم بها قياس وفقا للهدف منها**"

ويتضح مما سبق:- حدد IFRS9 والمقابل لمعيار المحاسبة المصرى رقم 47 قواعد التصنيف وفقا لنموذج الأعمال الخاص بكل أداة مالية مما ينعكس بشكل أكثر سهوله ووضوح لتعمل على معرفة موقف القطاع المصرفي وقدرته على الأستمرارية فى ظل المخاطر المصرفية التى تتعرض لها البنوك لذلك فأن التعديلات المحددة من قبل مجلس معايير المحاسبة الدولية IASB أدى الى وجود أسس قياس أكثر دقة وملائمة عند القياس المالي للأدوات المالية.

3/2- معالجة الخسائر الائتمانية المتوقعة (ECL)

تعد الخسائر الائتمانية أحد الأسباب الرئيسية التى تنتج عن عدم القدرة على الوفاء بالالتزامات عند الأقتراض وأشار الى أنIFRS9 عمل على إلغاء ما يتعلق بمتطلبات تقييم خسارة أستثمارات الأسهم، وإصدار نموذج يتبع القياس وفقا للتوقع حيث إنه يركز على خطر تعثر الناتجة عن القروض **(IFRS, 2017, P.30)**

وحدد مجلس معايير المحاسبة الدولية ثلاث مراحل يمكن من خلالها قياس التغير فى جودة الائتمان سواء فى حالة زيادة أو خفض وتدهور جودة الائتمان ووصولآ الى التعثر المالي كمايلى :-(الشباسى، 2021، ص617)،(Farker, 2016, p.30)، (IFRS, 2017, P.30)

إلا أنه قد أشار الى أن مجلس معايير المحاسبة الى أنه يمكن الترقى عند تحسين قياس الخسائر الائتمانية وفق شروط محددة كسداد نسبة تقدر 25% من أرصدة الأصل المالي، أو من خلال إلتزام المقترض بالأنتظام وفقا لشروط التعاقد فى السداد لمدة تقدر ب12 شهرآ على الأقل وذلك وفقآ للمناهج التنظيمة وضعها IFRS9 عند قياس خسائر الائتمان المتوقعة ليعمل على تنظيم القياس وفقآ لأساس علمى شأنه أن ينتج عنه الحصول على نتائج أكثر وضوح بأستخدام مناهج علمية **يتم تحديدها كما يلى :-** (الخالدى، 2016، ص23) ،(أحمد، 2016، ص28).

1/3/2 : المنهج العام

حددIFRS9 المنهج العام لقياس خسائر الائتمان المتوقعة لمدة 12 شهر أو على مدى العمر الأفتراضى وفقآ لحجم الزيادة الجوهرية فى مخاطر الائتمان منذ الأعتراف الأولى للأدوات المالية التى يساهم فى تحديد المنهج الذي سوف يتبع فى قياس الخسائر.

2/3/2:- المنهج البسيط

يختلف المنهج البسيط عن المنهج العام فى عدم أعتماده على حجم الزيادة الجوهرية بمخاطر الائتمان ويتم قياس الخسائر على مدار12 شهرا بدون الحاجة الى تقييم الزيادة الجوهرية الخاصة بالأداة المالية ، ولكنه حددIFRS9

أن يتم أتباعه فى حالة ما إذا كانت الأدوات المالية ذات تصنيف منخفض فى حالة التوقف عن السداد ،والتأكد من قدرة المقترض على الألتزام بالسداد على فترات متقاربة ، وقد أشار (EY, 2014, P.14) الى أن أتباع المنهج المبسط فى قياس الخسائر الائتمانية ستؤدي الى خفض المقارنة بشأن التغييرات فى المخاطر الائتمانية بالسلب

ونتيجة لما سبق فأنه يتم قياس خسائر الائتمان المتوقعة وفقآ لمعادلة معيار التقرير المالي الدولي IFRS9 **التالية**:

الخسارة الائتمانية المتوقعة= إحتمالية التعثر ×الرصيد عند التعثر × الخسارة عند التعثر

ECL=PD× EAD× LGD

1- **إحتمالية التعثر**(PD) Probability of Default

ويتم قياسها وفقا للمرحلة التى توصلت اليها القروض والتسهيلات الائتمانية أى أنه إذا كانت بالمرحلة الأولى ويتم القياس بمدة تقدر 12 شهرآ التالية لتاريخ إعداد التقرير المالي، وإذا كانت بالمرحلتين الثانية والثالثة يتم قياس وفقا للعمر الأفتراضى للأصل من تاريخ إعداد التقرير المالي وقد أشار الى أنه يعد العميل او الطرف المقابل متأخر عن السداد أو يوجد إحتمالية لتعثر السداد فى حالة عدم الألتزام بالسداد بمدة تتجاوز عن 90 يوما (رجب محمد، 2020، ص33).

ونتيجة لما سبق ترى الباحثة أن IFRS9 عمل على:-

وضعIFRS9 ضوابط لقياس مدى إحتمالية تعرض القطاع المصرفي "البنوك" وذلك بالأعتماد على البيانات التاريخية المتعلقة بالتصنيف الائتمانى للأداة المالية ، بالأضافة الى أن مرحلة التعثر المالي تعطى مؤشرات كمية ونوعية مالية وغير مالية شأنها أن تنعكس فى الحصول على نتائج مستقبلية من خلال أختبارات الضغوط التى تعتمد على عدم التحيز فى القياس بدلآ من أفضل وأسوا النتائج عند القياس ومن ثم القدرة على الأشارة الى مدى قدرة البنوك على الحد من مخاطر المصرفية التى يتعرض لها .

2- **القروض والتسهيلات الائتمانية عند التعثر** (EAD) Exposure at Default :

(IFRS9, 2017, P.26) ,(IASB, 2014, P.326)، (فلاح، 2015، ص512) حدد معيار التقرير المالي الدولي IFRS9 انه ليس بالضرورة عند قياس القروض والسلفيات أن يحتوى فقط على الرصيد الحالى للأداة المالية ولكن مع الأخذ فى الأعتبار الرصيد المستقبلى المتوقع من قبل الطرف المدين ويعد ذلك أحد الأسباب الرئيسية التى تؤدي الى زيادة رأس المال ومدى قدرة الطرف المدين على توفير سيولة تعمل على تغطية الرصيد المستقبلى المتوقع للأداة المالية .

3- معدل الخسارة عند التعثر Loss Given Default (LGD)

وهو المعدل الخاص بتحديد قيمة الخسائر المالية فى حالة التعرض للتعثر المالي و يتم قياس معدل الخسارة عند التعثر للخسائر الائتمانية المتوقعة مع الأخذ عدة أعتبارات التى وضعها مجلس معايير المحاسبة الدولية والبنك المركزى المصرى وهيئة الرقابة المصرفية وذلك عملاً على الحصول على نتائج تساعد فى قياس المخاطر المصرفية التى تعرض لها بالفعل وفقآ لما يلى : (IFRS9, 2017, P.32) -

1- الحصول على المعلومات المالية المتعلق بالأداه والمتمثله فى القيمة القابلة الأستردادية منها ، وتوقيته ،ومراحل التعثر التى وصل اليها الضمان .

2- مدة الضمان تختلف بأختلاف المرحلة المتعلقة بالأصل المالي عند حساب معدل التعثر يجب أن تؤخذ مدتها فى الأعتبار بالمرحلة الأولى فقط لمدة تتراوح بين 3 شهور أو أقل ودون أى خسائر تؤثر على قيمة الضمان أما قيمة الضمان الخاص بالأصل المالي وفقا للمرحلة الثانية والثالثة يتم قياسه وفقا لشروط وتعليمات الخاصة بتحديد مدى الجدارة الائتمانية للعملاء الصادرة عام 2008 م وليس وفقا للمدة الخاصة بالاصل المالي (البنك المركزى المصرى، 2019، ص9).

3- عمل IFRS9 على رفع درجة التحوط عند قياس معدل التعثر الذى يتم وضعه للأرصدة المحتفظ بها لدى البنوك فى مصر والخارج لتصل الى 45% وفقآ لما أشار اليه كلآ من الهيئة العامة للرقابة المصرفية والمركزى وذلك وفق متطلبات التى تتماشى مع IFRS9.(البغدادى، 2020، ص33).

4- أستخدام معدل العائد الأصلى للتدفق النقدى الخاص بالأصل المالي للحصول على القيمة الحاليه المتوقعة من تسييل الضمان مما يساعد على إعطاء مؤشرات مبدئية حول حجم الخسائر الأحتمالية للأصل المالي والتحوط ضد المخاطر المصرفية (Deloitte, 2014, P.6:8)

ومما سبق يمكن القول :- يعد مراعاة معيار التقرير المالي الدولي IFRS9 والمقابل لمعيار المحاسبة المصرى رقم 47 للقيمة الزمنية للنقود عند قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة من أهم المساهمات التى سوف تنعكس بشكل إيجابى على تخفيض المخاطر المصرفية بالبنوك على أن يطبق على جميع المنشأت وفقآ لمجموعة من التعليمات التى قد أشار اليها البنك المركزى كما يلى :- (البنك المركزى المصرى، 2019، ص8) .

1- إعداد نماذج الأعمال ولكن وفقآ للقيمة العادلة، على عكس نماذج معيار IAS39 التى تقاس بالتكلفة التاريخية

2- تميز معيار IFRS9 بالمرونة وذلك من خلال إمكانية تعديل نماذج الأعمال، وإمكانية القيام بأعادة تصـــنيف أدوات الدين وفق شـروط محددة "كأخطار البنك المركزى بالآثر الرجعى للتعديل والأسـباب، وأن يتم التعديل بالسـنة التالية للنموذج" .

3- تميز IFRS9 بالوضوح والدقة عند إدراج المعلومات المالية (ولايتم الموافقة على نموذج عند وجود بيانات مكررة) مما يعنى زيادة الثقة فى النتائج المدرجة وفق النموذج بالأضافة الى إمكان

4/2 نطاق IFRS9:- وضـع IFRS9 بعض الأستثناءات الأضـافية التى تتعلق ليس بالأدوات المالية فحسـب بل توسـع ليشـمل جزء أضـافى عما وضـعه IAS39 الملغي والمتعلق بالقوائم المنفصـلة ، عقود الأيراد وغيرها من الأســتثناءات وذلك عملاً على خفض تعدد البدائل المحاســبية عند التصــنيف والقياس والتحوط ضــد المخاطر المصرفية التى من الممكن أن يتعرض لها البنوك.

5/2- مزايا التحول الى معيار التقرير المالي الدولي IFRS9.

سـاهم التحول الى معيار التقرير المالي الدولي IFRS9 والمقابل لمعيار المحاسـبة المصـرى رقم 47 فى العمل على إصـلاح الأنتقادات الخاصـة بقياس الخسائر الائتمانية التى يتعرض لها القطاع المصرفي " البنوك"والتحول الى IFRS9 قد أدت الى أرتفاع مســـتوى التوقع عن الخســـائر المحتملة ،وذلك يرجع الى الأعتماد فى القياس على الأحداث المسـتقبلية ليس هذا فحسـب وإنما مع دراسـة ومرأعاة كلاً من الأحداث التاريخية التى تم حجمها عن الأداة المالية ، ومراعاة القيمة الزمنية للنقود عند القياس وفق القيمة العادلة وذلك من خلال التفرقة بين نوع البند المتعلق بالأداة ، والفترة الزمنية الخاصة بها (الشرقاوى، 2019، ص457) .

وتوصلت الى أن الأعتراف المبكر للخسائر سوف يعمل على ليس فقط خفض الخسائر فحسب بل الحد من منح القروض فى فترات زمنية تتسم بها الوضع المالي والأقتصادى بالرواج لينعكس على الحد من المخاطر المصرفية عما كان وفقاً IAS39 الملغي (عمر، 2020، ص161).

كما أشارالى أن ما يميز قياس الخسائر الائتمانية وفقا IFRS9 هو مراعاة عدة عوامل والتى تشمل القيمة الزمنية للنقود، بالأضافة الى مؤشرات التعثر المالي المسبقة التى يتم الحصول عليها من خلال دعم IFRS9 للمعلومات المالية عن الأصل المالي خلال مرحلة تصنيف الأصول وفقا لقواعد محددة (فلاح، 2014، ص512).

وفى ضوء ما سبق يمكن القول أن تطور معايير المحاسبة من خلال التحول الى IFRS9 عمل على إصلاح بعض الأنتقادات التى وجهت الى IAS39 الملغي كما يلى:

1- قام IFRS9 بالغاء بعض من متطلبات IAS39 ولكن وفقاً لآثر غير رجعى بالرغم من وضـــع IAS39 لأسس القياس المتعلقة بالأدوات المالية وعدم إلغائها بشكل كامل.

2- أن أى تطور يرجع للعديد من الأسباب ليست بشرط أن تكون جميعها سلبية ولكن يوجد بعض النقاط التى أدت الى ضرورة التطور والتحول الى IFRS9.

3- خفض IFRS9 تصنيفات الأصول الى فئتين عملا على دقة القياس

4- الغى IFRS9 تحديد القياس وفقآ لحكم الإدارة مما أدى الى دعم الرقابة الداخلية أولاً، وخفض تعدد البدائل فى القياس .

5- أبقى IFRS9 ما يتعلق بمعالجات الخاصة بالالتزامات المالية لكنه حول القياس لنموذج الخسائر المتوقعة بدلاً من التكلفة التاريخية.

المحور الثاني: الآثار المترتبة على التحول لتطبيق معيار التقرير المالي الدولي IFRS9على خفض المخاطر المصرفية

نتج عن التحول الى معيار التقرير المالي الدولي العديد من المتطلبات حيث تعددت متطلبات التحول الى IFRS9 والتى نتج عنه الخروج من القياس وفقا للتكلفة التاريخية الى القياس وفقا للقيمة العادلة والدمج بين المعلومات للحصول على أفضل النتائج لقياس خسائر الائتمان بالبنوك، كما أشار الى أن التحول الى معيار التقرير المالي IFRS9 جاء للعمل على إصلاح النتائج المتعلقة بقياس خسائر الائتمان مقارنة IAS39 (EY, 2018, P.1)

الأمر الذى أنعكس فى القدرة على الأعتراف بخسائر الائتمان المتوقعة الأ أنه يساعد فى تقديم معلومات أكثر وضوحا تساعد فى القدرة على أتخاذ القرار(الشرقاوى، 2020، ص 3) ، حيث أشار الى أن نتيجة التحول IFRS9 قد أدى الى خفض حقوق الملكية خلال ثمانية شهور فقط بلغ 4400 مليون دولار بأوروبا،بالأضافة الى زيادة مخصصات خسائر الائتمان المتوقعة والذى بلغ 6 مليون عند مقارنة نماذج الأعمال وذلك بعد التطبيق الأولى لمعرفة أثر التحول الأمر الذى أدى خفض رأس المال عما كان علية وفقا IAS39 بالاضافة الى خفض نسبة حقوق الملكية بنسبة 3% (Alba, et.al, 2022, p.444)

ونتيجة لما سبق فترتب على التحول الىIFRS9 العديد من الأثار التى سوف نتناولها كما يلى :-

1- إستخدام نموذج الخسائر المتوقعة بدلا من نموذج الخسارة المتكبدة ودوره فى تخفيض المخاطر المصرفية.

عرف نموذج الأعمال على أنه الأسلوب المتبع فى قياس وتقييم الأصول المالية وذلك وفقا للتعليمات التى يصدرها البنك المركزى للحد من المخاطر المحتملة الحدوث كمخاطر الائتمان (محمد، حامد، 2017، ص 4) **يمكن تعريف نموذج الأعمال كما يلى:**

"هو النموذج القائم على تقييم الأصـــول المالية وفقآ للهدف منها حيث يختلف هدفها هل للحصـــول على تدفق نقدى، أم للحصـول على تدفق نقدى والبيع أو لأسـباب اخرى وعليه يختلف طرق قياس الخسـائر الائتمانية المتوقعة وفقا لأساس موضـوعى ليس فقط على مدى العمر الافتراضـى للأداة المالية، بل بما يتوافق مع كل نموذج فى قياس الخسـائر أو الحد من المخاطر المصـرفية التى تتعرض لها البنوك وخفضـها والتصـدى لها فى التوقيت الملائم" من خلال الأنتقال بين مراحل الثلاث لقياس مخصصات الائتمان ومن ثم القياس الدقيق للأصل المالي.

وتميز IFRS9 الأنتقال بين مراحل قياس مخصـــصـــات خســـائر الائتمان الى المرحلة الثانية عند وجود زيادة جوهرية بناء على مجموعة من المؤشـرات التى من شـأنها أن تؤدي الى زيادة المخاطر وأيضـــا يمكن الأنتقال الى المرحلة الثالثة عندما يكون هناك أدلة موضوعية(EY, 2018, P.28) .

ونتيجة لما سبق يمكن القول: -

- أن التحول من نماذج الخسـارة المتكبدة الى نماذج الخسـائر المتوقعة سـاهم فى الأرتقاء بالائتمان الممنوح الذى ينعكس بشكل رئيسى على تخفيض المخاطر المصرفية التى يتعرض لها البنوك.
- أعتمد IFRS9 فى نماذج الخســـائر المتوقعة على تجميع المعلومات لكل أداه مالية لتســـاعد فى التنبؤ المتوقع فى قياس الخسائر الائتمانية
- نتج التحول الى نماذج IFRS9 على زيادة الفرص لخفض المخاطر المصرفية

2- إستخدام القيمة العادلة بدلا من التكلفة التاريخية، والأعتراف المبكر للخسائر الائتمانية ودوره فى تخفيض المخاطر المصرفية.

أكد بعض الباحثين حول آثر التحول الى القيمة العادلة حيث يرى (القصـــاص، 2014، ص 107) أن قياس المعلومات وفقا للقيمة العادلة سوف يساهم فى القياس السليم والتقييم المالي للمخاطر التى تتعرض لها البنوك والحد منها خاصة فيما يتعلق بالمخاطر الائتمانية.

الأ أنه قد أنتقد ويرى أن التحول من معيار لأخر يؤدي الى تنفيذ العديد من المتطلبات، وأن أحد هذه المتطلبات بالرغم من مميزاتها إلا أنه قد تؤدي لتعرض البنوك للمخاطر خاصة عند بدء التطبيق، حيث يقوم على قياس خسائر الائتمان المتوقعة وفقا للتوقع وعدم التاكد من ثبوت حدوث خسائر مؤكدة،على عكس مايعتمده معيار IAS39 الملغي عند القياس الأ أنه يثقل عبء أخرعلى البنوك قد يثبت صـــحته مع الوقت أولأ مما يؤدي الى زيادة مخصـــصـــات خسائر القروض (الشرقاوى، 2020، ص 33).

ونتيجة لما سبق يمكن القول:-

1- نتج القياس وفقآ للقيمة العادلة عنه الحصــول على قيم مســتقبلية تمكن من تخفيض المخاطر المصــرفية التى يتعرض لها البنوك

2- راعى القياس وفقآ للقيمة العادلة التسلسل الزمنى للأصل المالي وذلك عملآ على معرفة القيمة الحقيقية للأصل والخسائر المتعلقة به.

3- التحول الى IFRS9 له العديد من الآثار الأيجابية وأن محاولة توافق معيار المحاســبة المصــري رقم 47 "الأدوات المالية "الى معيار التقرير المالي الدولي IFRS9 والخروج من فجوة عدم إتســاق المعايير يعد أحد أهم الأسـباب التى سـوف تؤدي الى الحد من المخاطر المصـرفية التى يتعرض لها البنوك، بالأضـافة الى الخروج من الأنتقادات الموجهة لمعيار المحاسبة الدولي رقمIAS39 الملغي.

المحور الثالث: الدراسة الميدانية

أولاً: تصميم الدراسة الميدانية

(1)- هدف الدراســة الميدانية: توضــيح النتائج المترتبة على أثر التحول الى تطبيق معيار التقرير المالي الدولي IFRS9على خفض المخاطر المصرفية في البنوك المصرية وذلك من خلال إجراء دراسة ميدانية على عينة الدراسـة والمتمثلة في أسـاتذة المحاسـبة بالجامعات المصـرية ، والعامليين بالبنوك التجارية العامة المصـرية تمهيداً لاستخدام الأساليب الإحصائية وذلك للتحقق من صحة الفروض التي تقوم عليها للدراسة.

(2)- فرض الدراسة:-

" لا توجد علاقة ذات دلالة إحصـــائية بين الأثار المترتبة عن التحول لمعيار التقرير المالى الدولى IFRS9 وخفض المخاطر المصرفية في البنوك المصرية ".

(3)- متغيرات الدراسة

المتغير المستقل:- التحول الى معيار التقرير المالي الدولي IFRS9.
المتغير التابع:- خفض المخاطر المصرفية.

(4)- **مجتمع الدراسة**:- يتمثل مجتمع الدراسة فى

1- أساتذة المحاسبة بالجامعات المصرية.

2- المحاسبين بقسم إدارة الائتمان بالبنوك المصرية العامة (بنك مصر، البنك الأهلي بمدن القناه).

(5)- **عينة الدراسة** :

تتمثل عينة البحث فيما يلي:

- أساتذة المحاسبة بالجامعات المصرية (جامعة السويس، جامعة عين شمس، جامعة القاهرة، جامعة المنوفية)
- المحاسبين بقسم إدارة الائتمان بالبنوك المصرية العامة (بنك مصر ، البنك الاهلى بمدن القناه)

وقد بلغ عدد المستقصي منهم 400 والتي تم تحديدها من خلال معادلة حجم العينة كما يلى:

$$n = \frac{(\frac{2.58}{1\%})^2 \times (50\%)^2}{1 + \frac{1}{409}\left((\frac{2.58}{1\%})^2 \times (50\%)^2 - 1\right)}$$

$$n = \frac{16641}{1 + \frac{1}{409}(16641 - 1)}$$

$$n = \frac{16641}{1 + 40.6846}$$

$$n \cong 400$$

(6)- **الأساليب والمصادر الإحصائية المستخدمة في جمع البيانات**

1- إدخال وترميز البيانات:- تمت مراجعة بيانات قوائم الاستقصاء الواردة للتأكد من اكتمالها وصلاحيتها لإجراء التحليلات الإحصائية اللازمة ، ومن ثم تم ترميز قيم جميع العبارات (الأسئلة) الواردة بتلك القوائم وتفريغها على الحاسب الآلي باستخدام برنامج SPSS 27 علماً بأنه قد تم ترميز إجابات عينة الدراسة من خلال إعطاء مجموعة من الأوزان التي يعبر كلآ منها عن الآراء المختلفة لعينة الدراسة وفقآ لمقياس ليكرت الخماسي التالي:

جدول (1)

ترميز إجابات عينة الدراسة

الآراء	الوزن
غير موافق على الأطلاق	1
غير موافق	2
محايد	3
موافق	4
موافق تماما	5

وقد تم توزيع وتجميع قائمة الأستقصاء للفئات المستهدفة والمتمثلة فى الأكاديمين ، والبنوك والتى تدخل فى نطاق الدراسة ويعكس الجدول التالى نسبة الأستجابة والقوائم الصحيحة التى تصلح للأختبارات الإحصائية .

جدول رقم 2

بيان بأعداد قوائم الأستقصاء الموزعة والصحيحة

الفئة	قوائم الأستقصاء الموزعة	قوائم الأستقصاء الصحيحة	
		عدد	نسبة
الأكاديمين	270	250	%92
المحاسبين	119	112	%94
الأجمالى	400	362	%90.5

2-التحليل الأولي للبيانات

1. **إجراء اختبارات الثبات والصدق** (*Reliability and Validity tests*): يتم إجراء كلاً من اختباري الثبات *Reliability* والصدق *Validity* عادةً بهدف معرفة مدى صدق وصحة وصلاحية قائمة الاستقصاء لإجراء التحليلات الإحصائية اللاحقة، والآتي توضيحاً لكلاً من معاملي الثبات والصدق.

1. معامل الثبات *Reliability*: تم استخدام معامل ألفا كرونباخ *Cronbach's Alpha*وهو معامل يأخذ قيماً تتراوح بين الصفر والواحد الصحيح ويتم حساب معامل الفا كرونباخ .

2. معامل الصدق *Validity*:-صدق قائمة الاستقصاء يعني أن العبارات الواردة بقوائم الاستقصاء تُمثل المجتمع المدروس بشكل جيد، أي أن الإجابات التي يتم الحصول عليها من قوائم الاستقصاء تعطي المعلومات التي وضعت من أجلها العبارات (قائمة الاستقصاء تقيس ما وضعت لقياسه).ويتم قياس معامل الصدق عن طريق أخذ الجزر التربيعي لمعامل الثبات كما هو موضح بالمعادلة (2).

$$Validity = \sqrt[2]{Alpha}$$

والجدول (3) يوضح نتائج كلاً من اختباري الثبات والصدق على مستوى متغيرات الدراسة.

جدول (3)

نتائج معامل ثبات وصدق محاور قائمة الإستقصاء

المتغير	العبارة	عدد العبارات	معامل الثبات	معامل الصدق
X_3	التحول لمعيار IFRS9	10	0.747	0.864
Y	خفض المخاطر المصرفية	10	0.751	0.867

تبين من الجدول (3):أن قيمة كلاً من معاملي الثبات والصدق تزيد عن **0.7**، على مستوى جميع المتغيرات، مما يُشير إلى أن هناك استقرار في المحاور المُعبرة عن كل متغير، كما أن قائمة الاستقصاء تقيس ما وضعت لقياسه، وبالتالي فإنها تُمثل مجتمع الدراسة بشكل جيد، لذلك يمكن الاعتماد على بيانات تلك القائمة في عمل التحليلات والاختبارات الإحصائية اللاحقة.

ب- تحديد الأساليب الإحصائية المستخدمة في تحليل بيانات الدراسة

1. حساب التكرارات والنسبة المئوية للمتغيرات الديموغرافية لاستكشاف خصائص عينة الدراسة.

2. إجراء الاحصاء الوصفي Descriptive Statistics لمتغيرات الدراسة والعبارات المعبرة عنها عن طريق حساب الوسط الحسابي Mean لقياس متوسط آراء المستقصى منهم وحساب الانحراف المعياري Standard Deviation (SD) لقياس التشتت، ومن ثم مقارنة قيمة الوسط الحسابي بقيمة المتوسط المرجح لإجابات عينة

الدراسة في شكل مماثل لمقياس ليكارت كما هو موضح بالجدول (3) لمعرفة اتجاه آراء عينة الدراسة، أي معرفة هل النمط السائد للمستقصي منهم يميل نحو الموافقة أم عدم الموافقة. فعلى سبيل المثال إذا كانت قيمة الوسط الحسابي 4.23 فإنها بذلك سوف تنتمي للفئة الأخيرة بالجدول (3) والتي تعبر عن أن الرأي السائد بعينة الدراسة يميل نحو الموافقة، أما إذا كانت قيمة الوسط الحسابي 1.5 فإنها بذلك سوف تنتمي للفئة الأولى بالجدول (3) والتي تعبر عن أن الرأي السائد بعينة الدراسة يميل نحو عدم الموافقة.

جدول (4)

المتوسط المرجح والاتجاه المعبر عنه

المتوسط المرجح	الاتجاه العام للآراء
1 – 1.79	غير موافق على الأطلاق
1.80 – 2.59	غير موافق
2.60 – 3.39	محايد
3.40 – 4.19	موافق
4.20 – 5	موافق تماما

3. تطبيق اختبار t-test للتأكيد على الاتجاه السائد لآراء عينة الدراسة، من خلال مقارنة الوسط الحسابي لعينة الدراسة بالقيمة 3 والتي تعبر عن وسط الأوزان (محايد).

ثانياً : تحليل نتائج الدراسة الميدانية.

(1) الاحصاء الوصفي لعبارات قائمة الاستقصاء

1-1 الاحصاء الوصفي لعبارات التحول لتطبيق معيار التقرير المالي الدولي IFRS9

يوضح الجدول (5) الوسط الحسابي والانحراف المعياري ومعامل الاختلاف وترتيب الأهمية النسبية وفقاً لانخفاض قيمة معامل الاختلاف لعبارات التحول لمعيار IFRS9

(جدول 5)

الإحصاء الوصفي لعبارات التحول لتطبيق معيار التقرير المالي الدولي IFRS9

العبارات	بيان	الإحصاء الوصفي			الترتيب	
		الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	معامل الاختلاف	الأكاديميين	البنوك
1-إصلاح النتائج المتعلقة بقياس خسائر الائتمان من خلال الاعتراف المبكر لها، بدلا من الاعتراف بها عند تأكد الحدث.	الأكاديميين	3.98	0.670	%16.8	4	1
	المحاسبين بالبنوك	4.21	0.728	%17.3		
2- نتيجة اختلاف متطلبات معيار IFRS9 والخاص بانخفاض القيمة فأنه سوف يؤثر على رأس المال التنظيمي.	الأكاديميين	4.20	0.644	%15.3	1	2
	المحاسبين بالبنوك	4.12	0.720	%17.5		
3- التحول من نماذج الخسارة المتكبدة إلى نماذج الخسائر المتوقعة مما ساهم في رفع جودة الائتمان ومن ثم خفض المخاطر المصرفية.	الأكاديميين	4.02	0.679	%16.9	5	7
	المحاسبين بالبنوك	4.01	0.844	%21		
4- ساهم نموذج قياس خسائر الائتمان المتوقعة في زيادة مخصصات خسائر الائتمان.	الأكاديميين	4.12	0.770	%18.7	9	4
	المحاسبين بالبنوك	4.12	0.780	%18.9		
5- ساهم معيارIFRS9 في زيادة حدة السياسات الائتمانية المفروضة للحد من المخاطر المصرفية.	الأكاديميين	3.94	0.698	%17.7	6	3
	المحاسبين بالبنوك	4.09	0.717	%17.5		
6-عالج معيارIFRS9 القياس وفقا للقيمة العادلة واستخدام التوقع والقيم المستقبلية في القياس والحد من المخاطر المصرفية	الأكاديميين	4.03	0.754	%18.7	10	10
	المحاسبين بالبنوك	3.99	0.905	%22.7		
7-أدى الاعتراف المبكر إلى إمكانية الانتقال بين مراحل قياس مخصصات خسائر الائتمان في حالة وجود زيادة جوهرية مما انعكس على خفض المخاطر المصرفية.	الأكاديميين	4.04	0.660	%16.3	3	6
	المحاسبين بالبنوك	4.07	0.835	%20.5		
8-ساهم التحول لتعرض البنوك للمخاطر خاصة عند بدء التطبيق لأنه يعمل على زيادة مخصصات خسائر القروض من خلال قياس خسائر الائتمان المتوقعة وفقا للتوقع وعدم التأكد.	الأكاديميين	3.98	0.733	%18.4	8	9
	المحاسبين بالبنوك	3.93	0.877	%22.3		
9- نتيجة التحول IFRS9 قد أدى إلى خفض حقوق الملكية مما أثرت بشكل سلبي على المخاطر المصرفية.	الأكاديميين	4.08	0.731	%17.9	7	8
	المحاسبين بالبنوك	3.93	0.846	%21.5		
10- أدى التحول إلى ضرورة الحفاظ على سيولة البنك في ظل متطلبات التحول والتي تؤدي لتكوين احتياطي رأسمالياً ضاف 1%،حتى لا تتعرض البنك إلى الحاجة للحصول إلى سيولة طارئة من البنك المركزي.	الأكاديميين	4.04	0.632	%15.6	2	5
	المحاسبين بالبنوك	4.09	0.789	%19.3		

تشير نتائج الجدول (5) الى :

– يميل الاتجاه العام لآراء الأكاديميين إلى الموافقة على جميع العبارات المعبرة عن التحول لمعيار التقرير المالي الدولي IFRS9، حيث وقعت قيم جميع الأوساط الحسابية لتلك العبارات في حدود الفئة الرابعة (3.40 – 4.19) التي تعبر عن الرأي "موافق".وقد احتلت العبارة الثانية الترتيب الأول من حيث الأهمية النسبية، حيث إنها صاحبة أقل معامل اختلاف (15.3%)، كما احتلت العبارة السادسة الترتيب الأخير، حيث إنها صاحبة أعلى معامل اختلاف (18.7%).

– يميل الاتجاه العام لآراء البنوك إلى الموافقة على جميع العبارات المعبرة عن التحول لمعيار التقرير المالي الدولي IFRS9، حيث وقعت قيم جميع الأوساط الحسابية لتلك العبارات في حدود الفئة الرابعة (3.40 – 4.19) التي تعبر عن الرأي "موافق".وقد احتلت العبارة الأولى الترتيب الأول من حيث الأهمية النسبية، حيث إنها صاحبة أقل معامل اختلاف (17.3%)، كما احتلت العبارة السادسة الترتيب الأخير، حيث إنها صاحبة أعلى معامل اختلاف (22.7%).

4- الاحصاء الوصفي لعبارات خفض المخاطر المصرفية

يوضح الجدول (6) الوسط الحسابي والانحراف المعياري ومعامل الاختلاف وترتيب الأهمية النسبية وفقاً لانخفاض قيمة معامل الاختلاف لعبارات خفض المخاطر المصرفية.

جدول (6)

الإحصاء الوصفي لعبارات خفض المخاطر المصرفية

العبارات	بيان	الإحصاء الوصفي			الترتيب	
		الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	معامل الاختلاف	الأكاديميين	البنوك
1-الألتزام بالقواعد الحاكمة ومتطلبات البنك المركزي	الأكاديميين	3.90	0.690	%17.7	6	5
	المحاسبين بالبنوك	4.10	0.782	%19.1		
2-الألتزام بقواعد الهيئة العامة للرقابة المصرفية بازل III.	الأكاديميين	4.15	0.615	%14.8	1	1
	المحاسبين بالبنوك	4.14	0.598	%14.4		
3-ساهم الاكتشاف المبكر للمخاطر المصرفية في تخفيف حدة حدوثها في البنوك.	الأكاديميين	4.06	0.745	%18.3	10	6
	المحاسبين بالبنوك	4.01	0.777	%19.4		
4-القياس وفقا للقيمة العادلة والدمج بين معلومات للحصول على أفضل نتائج لقياس خسائر الائتمان بالبنوك.	الأكاديميين	4.10	0.692	%16.9	5	10
	المحاسبين بالبنوك	4.18	0.913	%21.8		
	الأكاديميين	3.99	0.725	%18.2	9	9

5-إعادة تصنيف المعلومات المالية مما تنعكس ليس فقط على جودة القوائم المالية، بل أيضا على قياس الخسائر الائتمانية بشكل أفضل.	المحاسبين بالبنوك	3.91	0.833	%21.3			
6 -الاعتماد على نموذج واحد للأدوات المالية في عملية إدارة المخاطر وذلك اعتمادا على نموذج خسائر الائتمان المتوقعة الخاصة بمعيار IFRS9.	الأكاديميين المحاسبين بالبنوك	4.03 4.00	0.727 0.759	%18 %19	8	3	
7- الاعتراف المبكر للخسائر الائتمانية مما يؤدي الى زيادة القدرة على التنبؤ بالحدث والحد من التوسع في منح القروض في فترات الرواج.	الأكاديميين المحاسبين بالبنوك	4.03 4.06	0.716 0.763	%17.8 %18.8	7	2	
8-الانتقال بين مراحل قياس مخصصات خسائر الائتمان الثلاث ووجود مؤشرات تنبؤ بزيادة جوهرية بها ساهم في الحد من المخاطر المصرفية.	الأكاديميين المحاسبين بالبنوك	4.03 4.04	0.679 0.810	%16.8 %20	4	8	
9- توفير معلومات مستقبلية مما يجعل من السهل التنبؤ بالمخاطر قبل حدوثها.	الأكاديميين المحاسبين بالبنوك	4.11 4.12	0.679 0.814	%16.5 %19.8	3	7	
10- انتهاج سياسة التحوط لتفادى الخسائر الائتمانية.	الأكاديميين المحاسبين بالبنوك	4.17 4.23	0.624 0.805	%15 %19	2	4	

تشير نتائج الجدول (6) إلي ما يلي:

- **يميل الاتجاه العام لآراء الأكاديميين إلى الموافقة على جميع العبارات المعبرة عن خفض المخاطر المصرفية،** حيث وقعت قيم جميع الأوساط الحسابية لتلك العبارات في حدود الفئة الرابعة (3.40 – 4.19) التي تعبر عن الرأي "موافق".وقد احتلت العبارة الثانية الترتيب الأول من حيث الأهمية النسبية، حيث إنها صاحبة أقل معامل اختلاف (14.8%)، كما احتلت العبارة الثالثة الترتيب الأخير، حيث إنها صاحبة أعلى معامل اختلاف (18.3%).

- **يميل الاتجاه العام لآراء البنوك إلى الموافقة على جميع العبارات المعبرة عن خفض المخاطر المصرفية،** حيث وقعت قيم جميع الأوساط الحسابية لتلك العبارات في حدود الفئة الرابعة (3.40 – 4.19) التي تعبر عن الرأي "موافق".وقد احتلت العبارة الثانية الترتيب الأول من حيث الأهمية النسبية، حيث إنها صاحبة أقل معامل اختلاف (14.4%)، كما احتلت العبارة الرابعة الترتيب الأخير، حيث إنها صاحبة أعلى معامل اختلاف (21.8%).

3/1 **اختبار** الأثار المترتبة على التحول لمعيار IFRS9علي المخاطر المصرفية في البنوك المصرية.

تم إستخدام أسلوب الانحدار المتعدد لإختبار الفرض الثالث للدراسة " لاتوجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الأثار المترتبة عن التحول لمعيار التقرير المالى الدولى IFRS9 وبين خفض المخاطر المصرفية فى البنوك المصرية " ويوضح جدول رقم (7) نتائج تحليل الانحدار علي النحو التالي:

جدول (7)

نتائج تأثير التحول لتطبيق معيار IFRS9علي المخاطر المصرفية

مكونات النموذج	معاملات نموذج الانحدار		اختبار *t-test*		معامل الارتباط (*r*)	معامل التحديد (r^2)	جدول تحليل التباين ANOVA	
	قيمة المعامل	الخطأ المعياري	قيمة اختبار t	القيمة الاحتمالية *p-value*			اختبار F	القيمة الاحتمالية *p-value*
ثابت المعادلة	1.708	0.171	9.973	0.000	0.589	0.347	191.254	0.000
التحول لمعيار IFRS9 X_3	0.582	0.042	13.829	0.000				

<u>تشير نتائج الجدول (7) إلي ما يلي:</u>

- **يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية للتحول لمعيار IFRS9 (X3)على خفض المخاطر المصرفية (Y) بمستوى معنوية 5%**، حيث انخفضت القيمة الاحتمالية لاختبار ***t*** عن 5%($p\text{–}value$ =**0.000**<α=0.05).

- علاوة على ذلك تبينأن نموذج الانحدار الذي تم بناءه يعتبر نموذج دال احصائياً بمستوى معنوية 5%، حيث إن القيمة الاحتمالية لاختبار ***F*** تقل عن قيمة مستوى المعنوية ($p\text{–}value$ =**0.000**<α=0.05).

- هذا ويرتبط التحول لمعيار IFRS9 ارتباطاً متوسطاً بخفض المخاطر المصرفية، حيث بلغت قيمة معامل الارتباط (0.589). أيضاً يلاحظ أن التحول لمعيارIFRS9 يستطيع أن يُفسر ما يقرب من 34.7% من التغيرات التي تطرأ على خفض المخاطر المصرفية، في حين أن الجزء المتبقي (65.3%) قد يرجع إلى الخطأ العشوائي أو إلى عوامل أخرى من الممكن أن يكون لها تأثير على خفض المخاطر المصرفية ولم يتم تناولها بالدراسة الحالية.

- يمكن تمثيل نموذج الانحدار كما هو موضح بالمعادلة (4):

$$Y = 1.708 + 0.582\, X_3$$

كمحصلة نهائية تبين أنه توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الأثار المترتبة عن التحول لمعيار IFRS9 وخفض المخاطر المصرفية في البنوك المصرية، بالتالي تم رفض فرض العدم وقبول الفرض البديل حيث توجد علاقة بين التحول الى IFRS9 وخفض المخاطر المصرفية .

النتائج والتوصيات

فى ضوء ما أسفرت عنه الدراسة بشقيها النظري والميداني يمكن عرض نتائج البحث على النحو التالي :-

1- نتائج الدراسة النظرية

- ساهم الأسلوب المعياري كأحد الاساليب المفضلة في تخفيف حدة مخاطر الائتمان الأ أنها قد أعتمدت فى القياس فقط دون التقييم الداخلي وذلك وفقا لمتطلبات بازل بتقرير الاستقرار المالي لعام 2020.
- بالرغم من إتباع IAS39 الملغي قواعد محددة فى قياس خسائر الائتمان الأ أن أثبت وفق الأزمات المتكررة الى عدم موثوقية نتائجه فى قياس مخصصات خسائر الائتمان.
- ساهم IFRS9 على القياس وفقا للتوقع ولكن مع الحفاظ على المعلومات التاريخية للأصل المالي التي بنى عليها IAS39 فى قياسه وذلك لبناء قاعدة معلومات مالية تساعد في الاختبار المستقبلي للأصل المالي.

2- نتائج الدراسة الميدانية:

– رفض الفرض الذى ينص على أنه لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الأثار المترتبة عن التحول لمعيار IFRS9 وخفض المخاطر المصرفية في البنوك المصرية حيث يوجد ارتباطاً متوسطاً بين التحول الى معيار التقرير المالي الدولى IFRS9 وخفض المخاطر المصرفية وذلك من خلال مساهمة التحول في الاكتشاف المبكر للمخاطر المصرفية وتخفيف حدة حدوثها في البنوك وأدى إلى زيادة القدرة على التنبؤ بالحدث والحد من التوسع في منح القروض في فترات الرواج، كما ساهم التحول فى خفض المخاطر المصرفية من خلال السماح بالانتقال بين مراحل قياس مخصصات خسائر الائتمان الثلاث مما ساهم فى توافر مؤشرات للتنبؤ بوجود زيادة جوهرية بها ومن ثم الحد من المخاطر المصرفية

ثانياً: توصيات الدراسة في ضوء أهداف الدراسة ونتائجها توصي الدراسة بما يلي:

1– ضرورة قيام البنك المركزي المصرى بعقد ورش عمل لشرح أثر التحول لمعيار IFRS9 على جودة القوائم المالية ودوره في التنبؤ بالمخاطر المصرفية في فترة مبكرة .

2– ضرورة قيام البنوك بتقديم تقارير يوضح بها الصعوبات التي واجهتها فى ضوء التطبيق الفعلي لمعيار التقرير المالي الدولي IFRS9 وذلك لبيان تأثيرها على تخفيض المخاطر المصرفية بالبنوك.

3– ضرورة قيام كلاً من الجهود الثلاثية المختصة والمتمثلة في (الهيئات المختصة بوضع المعايير المحاسبية، البنك المركزي المصرى، هيئة الرقابة المصرفية والمتمثلة في أتفاقيات بازل) الأخذ في الأعتبارمتابعة نتائج تطورات التحول الى معيار التقرير المالي الدولي IFRS9 وذلك لرصد المشكلات التي ممكن حدوثها أثناء التطبيق الفعلي ومن ثم العمل على إصدار حلول مبدئية ، ودون انتظار الوقوع فى خسائر مالية كبيرة شأنها أن تؤثر على قدرة البنوك في التصدى ضد المخاطر المصرفية.

قائمة المراجع

أولاً: المراجع العربية:

(1) الدوريات العلمية:

- إبراهيم، نبيل عبد الرؤوف. (2018). التحديات التي تواجه البنوك المصـــرية عند تطبيق معيار IFRS9 والأثار المترتبة عليه من منظور كفاية رأس المال النظامي: دراســة تطبيقية ، ***المجلة المصـرية للدراسـات التجارية*** ،كلية التجارة، جامعة المنصورة، 42، 48 –77.
- أحمد، وفاء يوسف .(2016). أثر قياس الخسائر الائتمانية وفقا للمعايير المحاسبية والضوابط الرقابية ذات العلاقة على جودة المعلومات المحاسـبية في البنوك المصـرية، ***مجلة الفكر المحاسـبي***، قسـم المحاسـبة والمراجعة ، كلية التجارة، جامعة عين شمس، ***1 (4)*** 13– 86.
- حســـن، دينا كمال عبد الســـلام على. (2019). أثر التحول الى تطبيق المعيار الدولي للتقرير المالي IFRS9 على دلالة القوائم المالية بالبنوك التجارية المصـرية : دراسـة تطبيقية، ***مجلة البحوث المحاسـبية***، قسم المحاسبة والمراجعة ،كلية التجارة، جامعة طنطا ،***(2)***، 426–460.
- حســـونة، محمد لطفى .(2017). المعالجة المحاســـبية للأدوات المالية والتأثير على البنوك التجارية طبقا لمعيار التقارير المالية الدولية رقم 9، ومعيار المحاســـبة الدولي رقم 39:دراســـة مقارنة، ***مجلة الفكر المحاسبي*** ، قسم المحاسبة والمراجعة ،كلية التجارة، جامعة عين شمس ، ***21(4)***، 10– 48.
- ســـالم، شـــيماء مهدى إبراهيم محمد.(2019). تقييم كفاءة معايير منح الائتمان وعلاقتها بالأداء المالي بالتطبيق على البنوك، ***مجلة البحوث المالية والتجارية*** ، قسم إدارة الأعمال ،كلية التجارة ،جامعة المنوفية ، ***(4)،(2)***،96–122.
- الشباسى ،محى سامى محمد محمد .(2021) .نموذج مقترح للقياس المحاسبي للمخاطر المالية من منظور المعيار الدولي للتقارير المالية IFRS9 ومعيار كفاية رأس المال بالتطبيق على القطاع المصـرفي المصـري :دراسة تطبيقية ، ***المجلة العلمية للدراسات المحاسبية*** ،قسم المحاسبة والمراجعة، كلية التجارة ، جامعة قناة السويس ،***3 (4)***، 601 –671.
- الشـــرقاوي، منى حســـن أبو المعاطي .(2020). دراســـة تحليلية لأثر معيار IFRS9 على جودة التقارير المالية بالبنوك المصـرية في ظل جائحة كورونا ، ***مجلة الفكر المحاسـبي*** ،قسـم المحاسـبة والمراجعة ،كلية التجارة ،جامعة عين شمس، 1– 55.

- طالب, يحيى أبو. (2020). تأثيرات جائحة فيروس كورونا 19 المستجد على كل من نظرية ومعايير المحاسبة الدولية والمصرية، ***مجلة الفكر المحاسبي*** ، قسم المحاسبة والمراجعة، كلية التجارة ،جامعة عين شمس ،***24 (3)*** ، 1-9 .
- عمر، رنا السعيد السيد.(2020). أثر تطبيق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية IFRS9 على تحسين الأداء المالي للبنوك التجارية المصرية، ***مجلة البحوث المالية والتجارية*** ، كلية التجارة، جامعة بورسعيد ،***(4)***، 134- 165 .
- فراج، ناصر فراج مصطفى. (2021). دراسة تحليلية لمشاكل وتحديات الالتزام بمتطلبات معيار المحاسبة المصري رقم 47 "الأدوات المالية " : دراسة تطبيقية على البنوك المسجلة بالبورصة المصرية ، ***مجلة المحاسبة والمراجعة لاتحاد الجامعات العربية*** ،كلية التجارة، جامعة بنى سويف ، ***(1)*** ،86 - 138 .
- الكبيسي، عبد الستار عبد الجبار، زملوط، علا صالح عبد الرحيم .(2009). مدى ملائمة بيانات القوائم المالية للمصارف الاردنية لمتطلبات معيار المحاسبة الدولية(39) من وجهة نظر المحاسب ومدقق الحسابات "، ***مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية***، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية ، ***42(2)***، 1-52.
- محمد، صلاح على أحمد ، حامد، محجوب عبد الله .(2017). دراسة تحليلية للآثار المترتبة على تبنى IFRS9 على السياسات الائتمانية والتمويلية للمصارف العربية، ***مجلة العلوم الاقتصادية و الإدارية و القانونية***، جامعة ام درمان الاسلامية – السودان ،***1 (9)*** 1-26.
- مرزوق ، عبد العزيز ، مراد، هبة محمود سعد ، المسيري، محمد فتحي .(2020).تأثير مخاطر السيولة ومخاطر الائتمان على الأداء المالي للبنوك التجارية :دراسة مقارنة بين البنوك المدرجة في البورصتين المصرية والسعودية ، ***مجلة الدراسات التجارية المعاصرة*** ، كلية التجارة، جامعة كفر الشيخ ، ***6 (10)***، 206-256

(2) الرسائل العلمية

- إسماعيل، كريمة إسماعيل أحمد. (2015). نموذج محاسبي مقترح لتحسين قرارات منح الائتمان بالبنوك المصرية :دراسة تطبيقية "، ***رسالة ماجستير غير منشورة*** ،كلية التجارة، جامعة عين شمس.
- البغدادي، رجب محمد عمران أحمد. (2020). نموذج مقترح للقياس المحاسبي والتقييم المالي للمخاطر المصرفية في ضوء بازل 3 والمعايير الدولية للتقرير المالي: دراسة تطبيقية "، ***رسالة دكتوراه غير منشورة***، كلية التجارة، جامعة مدينة السادات.
- الخالدي، أحمد مجدي. (2016). الآثار المحتملة لتطبيق متطلبات المعيار الدولي لأعداد التقارير المالية IFRS9 (إخفاض الخسائر الائتمانية المتوقعة)على البنوك العاملة في الأردن ، ***رسالة ماجستير غير منشورة*** ،كلية الدراسات العليا ،الجامعة الهاشمية بالأردن .

- القصاص، أحمد محمد سليم. (2015). دور المحاسبة عن القيمة العادلة في تقييم مخاطر الائتمان بالبنوك التجارية "دراسة تطبيقية"، ***رسالة دكتوراة غير منشورة***، كلية التجارة، جامعة المنصورة.

(3) أخرى

- البنك المركزي المصـــري، تعليمات البنك المركزي المصـــري الخاصـــة بإعداد قوائم تجريبية للبنوك وفق لمتطلباتIFRS9 الادوات المالية ،2018.
- التعديلات على معايير المحاسبة الدولية الحالية ،2015، مجلة المحاسب العربي.
- تقرير الاســـتقرار المالي العالمي GFSR –مركز المعلومات ودعم أتخاذ القار مجلس الوزراء–عدد ابريل 2008، .
- جمعة حميدات فلاح ،" خبير المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية IFRS EXPORT " ، المجمع الدولي العربي للمحاسبين القانونين، 1:932.
- معايير المحاسبة المصرية ، 2019.

ثانياً :المراجع الاجنبية

I–Periodicals

- Abdul Adzis, A., Tripe, D. W., & Dunmore, P. (2016). IAS 39, income smoothing, and pro-cyclicality: evidence from Hong Kong banks. ***Journal of Financial Economic Policy***, *8*(1), 80-94.
- Bhimani, A., Bond, D., & Sivabalan, P. (2019). Does greater user representation lead to more user focused standards? An empirical investigation of IASB's approach to standard setting. ***Journal of Accounting and Public Policy,*** *38*(2), 65-88.
- Bushman, R. M., Davidson, R. H., Dey, A., & Smith, A. (2018). Bank CEO materialism: Risk controls, culture and tail risk. ***Journal of Accounting and Economics,*** *65*(1), 191-220.
- Deloitte,(2014), IASB Finalizes IFRS9 Changes The Classification and measurement Of Financial Assets And The Expected Credit Loss Impirment Model",p1-9.
- Deloitte,(2014),IFRS9:Financial instruments under IFRS9, P1-28.
- Deloitte,(2014),IFRS9:Financial instruments under IFRS9, P1-28.
- Deloitte,(2018), IFRS9:Financial Instruments High Level Summary,P1-18.
- Elkins, H., & Entwistle, G. (2018). A commentary on accounting standards and the disclosure problem: Exploring a way forward. ***Journal of International Accounting, Auditing and Taxation***, *33*, 79-89.

- EY, (2014),"Impairment of financial instruments under IFRS9, p1-40.
- EY. (2018),"IFRS 9 Expected Credit Loss: Making sense of the transition impact.",P. 1-20.
- Farkas,N,Z."ATest Of The Functional Fixation Hypothesis Using Derivative Financial In Struments**",*journal of Accounting In Europe***,(2016), 197-227
- Gómez-Ortega, A., Gelashvili, V., Delgado Jalón, M. L., & Rivero Menéndez, J. Á. (2022). Impact of the application of IFRS 9 on listed Spanish credit institutions: Implications from the regulatory, supervisory and auditing point of view. ***The Journal of Risk Finance***, *23*(4), 437-455.

OTHERS

- http//www.Fasb.org/new/2008-FairValue.AcSB Staff Considers This Guidance to be Consistent With Canadian Standards.
- http//www.oecd.com/accounting report of 2008.
- IASB.(2014).International FinancialReporting Standard, Financial Instruments, available at :http://eifrs.Ifrs.org/ifrs09,p324

الملاحق

أولاً: قائمة الاستقصاء

جامعة السويس
كلية التجارة
قسم المحاسبة والمراجعة

الأستاذ الفاضل/ السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

يتم إجراء دراسة ميدانية كجزء من البحث الذى يحمل عنوان "أثر التحول الى تطبيق معيار التقرير المالى الدولى IFRS9 على خفض المخاطر المصرفية بالبنوك المصرية "، وذلك للوقوف على العلاقة بين التحول من معيار المحاسبة الدولى IAS39 إلى معيار التقرير المالى الدولى IFRS9 على خفض المخاطر المصرفية فى البنوك المصرية فى ضوء الأهداف التالية :-

1- تحديد أهم الأســـباب التى أدت إلي إلغاء تطبيق معيار المحاســـبة الدولي IAS39 والتحول إلي تطبيق معيار التقرير المالي الدولي IFRS9 .

2- بيان أثر التحول إلى تطبيق معيار التقرير المالي الدولي IFRS9 على خفض المخاطر المصــرفية في البنوك المصرية .

ولذا فأن الباحثة ترجو من سيادتكم التكرم والتعاون معها من خلال الرد على الأسئلة الواردة بهذا الأستقصاء المتعلق بالدراسة المذكورة،حيث تمثل اجابتكم أحد الدعائم الأساسية للبحث وما ينتج عنه من نتائج، علما بأن ما تقدموه من آراء ووجهات نظر سوف يحظى بالسرية التامة ولن يستخدم الأ فى أغراض البحث العلمى فقط.

ولكم جزيل الشكر ووافر الاحترام والتقدير،،،،

الباحثة

شيماء سيد عبد الفتاح مصطفى البابلى

أولا :البيانات الشخصية

1 أولا: البيانات الشخصية

1- الاسم اختياري.....:

2- المؤهلات العلمية

مؤهل جامعى

دبلوم دراسات عليا

ماجستير

دكتوراه

3- مجال العمل

أعضاء هيئة التدريس بالجامعات المصرية

المحاسبين بالبنوك

4- عدد سنوات الخبرة

1- 5 سنة 6- 10 سنة

11- 20 سنة أكثر من 20 سنة

س1: فيما يلى مجموعة من الآثار الناتجة عن التحول لمعيار التقرير المالى الدولى IFRS9 فى خفض المخاطر المصرفية فما هى مدى موافقتكم عليها؟

البيـــــــان	المـــقـــيـــــاس				
	موافق تماما	موافق	محايد	غـــير موافق	غير موافق على الأطلاق
1-إصـــلاح النتائج المتعلقة بقياس خســـائر الأئتمان من خلال الأعتراف المبكر لها، بدلا من الأعتراف بها عند تأكد الحدث.					
2- نتيجة أختلاف متطلبات معيار IFRS9 والخاص بإنخفاض القيمة،فأنه سوف يؤثر على رأس المال التنظيمى.					
3- التحول من نماذج الخســـارة المتكبدة إلى نماذج الخســـائر المتوقعة مما ســـاهم فى رفع جودة الأئتمان ومن ثم خفض المخاطر المصرفية.					
4- ســـاهم نموذج قياس خســـائرالائتمان المتوقعة فى زيادة مخصصات خسائر الأئتمان.					
5- ســـاهم معيارIFRS9فى زيادة حدة الســـياســـات الأئتمانية المفروضة للحد من المخاطر الأئتمانية.					
6-عالج معيار IFRS9 القياس وفقا للقيمة العادلة واســـتخدام التوقع والقيم المستقبلية فى القياس والحد من المخاطر المصرفية					
7-أدى الأعترافالمبكر إلى إمكانية الانتقال بين مراحل قياس مخصصات خسائر الأئتمان فى حالة وجود زيادة جوهرية مما أنعكس على خفض المخاطر المصرفية .					
8-ســـاهم التحول لتعرض البنوك للمخاطر خاصـــة عند بدء التطبيق لأنه يعمل على زيادة مخصصات خسائر القروض من خلال قياس خسائر الأئتمان المتوقعة وفقا للتوقع وعدم التأكد.					
9- نتيجة التحول IFRS9 قد أدى إلى خفض حقوق الملكية مما أثرت بشكل سلبى على المخاطر المصرفية.					
10- أدى التحول إلى ضرورة الحفاظ على سيولة البنك فى ظل متطلبات التحول والتى تؤدى لتكوين أحتياطى رأسمالى أضافى 1% ،حتى لا تتعرض البنك إلى الحاجة للحصـــول إلى ســـيولة طارئة من البنك المركزى.					

س2: فيما يلي مجموعة من الأسباب التى تساهم فى تخفيض المخاطر المصرفية فما مدى موافقتكم عليها؟

البيـــــــان	المـــقـــيـــــاس				
	موافق تماما	موافق	محايد	غـــير موافق	غير موافق على الأطلاق
1-الألتزام بالقواعد الحاكمة ومتطلبات البنك المركزى					
2-الألتزام بقواعد الهيئة العامة للرقابة المصـــرفية بازل III.					
3-ساهمالاكتشاف المبكر للمخاطر المصرفية فى تخفيف حدة حدوثها فى البنوك.					
4-القياس وفقا للقيمة العادلة والدمج بين معلومات للحصـــول على أفضـــل نتائج لقياس خســـائر الأئتمان بالبنوك .					

5-إعادة تصنيف المعلومات المالية مما تنعكس ليس فقط على جودة القوائم المالية بل أيضـــا على قياس الخســائر الأئتمانية بشكل أفضل.					
6 -الأعتماد على نموذج واحد للأدوات المالية فى عملية إدارة المخـاطر وذلـك أعتمـادآ على نموذج خســـائر الأئتمان المتوقعة الخاصة بمعيار IFRS9 .					
7- الأعتراف المبكر للخســـائر الأئتمانية مما يؤدى الى زيادة القدرة على التنبؤ بالحدث والحد من التوســـع فى منح القروض فى فترات الرواج.					
8-الانتقال بين مراحل قياس مخصـــصـــات خســـائر الأئتمان الثلاث ووجود مؤشـــرات تنبؤ بزيادة جوهرية بها ساهم فى الحد من المخاطر المصرفية.					
9-توفير معلومات مستقبلية مما يجعل من السـهل التنبؤ بالمخاطر قبل حدوثها .					
10-أنتهاج سياسة التحوط لتفادى الخسائر الأئتمانية .					

ثانياً: مخرجات برنامج SPSS27

Reliability

Case Processing Summary

		N	%
Cases	Valid	362	100.0
	Excluded[a]	0	.0
	Total	362	100.0

a. Listwise deletion based on all variables in the procedure.

Reliability Statistics

Cronbach's Alpha	N of Items
.747	10

Item-Total Statistics

	Scale Mean if Item Deleted	Scale Variance if Item Deleted	Corrected Item-Total Correlation	Cronbach's Alpha if Item Deleted
X3.1	36.42	14.428	.294	.742
X3.2	36.31	14.125	.377	.731
X3.3	36.46	13.884	.375	.731
X3.4	36.36	13.594	.400	.728
X3.5	36.49	13.857	.402	.728
X3.6	36.46	13.324	.426	.724
X3.7	36.43	13.314	.503	.713
X3.8	36.51	12.899	.528	.708
X3.9	36.44	13.787	.364	.733
X3.10	36.42	13.912	.409	.727

Case Processing Summary

		N	%
Cases	Valid	362	100.0
	Excluded[a]	0	.0
	Total	362	100.0

a. Listwise deletion based on all variables in the procedure.

Reliability Statistics

Cronbach's Alpha	N of Items
.751	10

Item-Total Statistics

	Scale Mean if Item Deleted	Scale Variance if Item Deleted	Corrected Item-Total Correlation	Cronbach's Alpha if Item Deleted
Y.1	36.68	13.818	.324	.743
Y.2	36.49	13.979	.381	.735
Y.3	36.60	13.775	.311	.746
Y.4	36.52	13.220	.409	.731
Y.5	36.68	13.060	.446	.726
Y.6	36.62	13.100	.458	.724
Y.7	36.60	13.210	.442	.726
Y.8	36.61	13.003	.493	.719
Y.9	36.53	12.992	.494	.719
Y.10	36.46	13.745	.369	.736

Descriptive Statistics

		مجال العمل	N	Mean	Std. Deviation
والتدريس	الجامعات الأكاديمي	X3.1	250	3.98	.670
		X3.2	250	4.20	.644
		X3.3	250	4.02	.679
		X3.4	250	4.12	.770
		X3.5	250	3.94	.698
		X3.6	250	4.03	.754
		X3.7	250	4.04	.660
		X3.8	250	3.98	.733
		X3.9	250	4.08	.731
		X3.10	250	4.04	.632
		Valid N (listwise)	250		
	البنوك	X3.1	112	4.21	.728
		X3.2	112	4.12	.720
		X3.3	112	4.01	.844
		X3.4	112	4.12	.780
		X3.5	112	4.09	.717
		X3.6	112	3.99	.905
		X3.7	112	4.07	.835
		X3.8	112	3.93	.877
		X3.9	112	3.93	.846
		X3.10	112	4.09	.789
		Valid N (listwise)	112		

Descriptive Statistics

	مجال العمل	N	Mean	Std. Deviation
والتدريس الجامعات الأكاديمي	Y.1	250	3.90	.690
	Y.2	250	4.15	.615
	Y.3	250	4.06	.745
	Y.4	250	4.10	.692
	Y.5	250	3.99	.725
	Y.6	250	4.03	.727
	Y.7	250	4.03	.716
	Y.8	250	4.03	.679
	Y.9	250	4.11	.679
	Y.10	250	4.17	.624
	Valid N (listwise)	250		
البنوك	Y.1	112	4.10	.782
	Y.2	112	4.14	.598
	Y.3	112	4.01	.777
	Y.4	112	4.18	.913
	Y.5	112	3.91	.833
	Y.6	112	4.00	.759
	Y.7	112	4.06	.763
	Y.8	112	4.04	.810
	Y.9	112	4.12	.814
	Y.10	112	4.23	.805
	Valid N (listwise)	112		

Variables Entered/Removed[a]

Model	Variables Entered	Variables Removed	Method
1	X3[b]	.	Enter

a. Dependent Variable: Y
b. All requested variables entered.

Model Summary

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.589[a]	.347	.345	.32456

a. Predictors: (Constant), X3

ANOVA[a]

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	20.147	1	20.147	191.254	.000[b]
	Residual	37.923	360	.105		
	Total	58.070	361			

a. Dependent Variable: Y
b. Predictors: (Constant), X3

Coefficients[a]

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	1.708	.171		9.973	.000
	X3	.582	.042	.589	13.829	.000

a. Dependent Variable: Y